



الدورة الثانية عشرة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

- دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي
- وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي:
الأداة وبناء المجال السياسي والمدني

14-13 كانون الأول / ديسمبر 2025



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة الثانية عشرة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

- دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي
- وسائل التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي:
الأداة وبناء المجال السياسي والمدني

14-13 كانون الأول / ديسمبر 2025

عن المنتدى | جدول الأعمال | المشاركات والمشاركون | الملخصات | جلسة البودكاست | رؤساء الجلسات

عن المنتدى

المحور الأول: دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي

شهد المشرق العربي بين عاقي 2023 و2025 سلسلة من التحولات البنيوية العميقة التي أعادت رسم معالم المشهد الإقليمي. وقد شكلت عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 نقطة تحول مركزية في هذه الديناميكيات، فسرعان ما اتسعت تداعيات هذه العملية، مع انخراط قوى إقليمية فاعلة؛ ومنهم حزب الله في لبنان، وجماعة أنصار الله (الحوثيون) في اليمن، وفصائل من "الحشد الشعبي" في العراق، في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل. وبلغ التصعيد ذروته في عام 2024 مع اندلاع أول مواجهة عسكرية مباشرة بين إسرائيل وإيران في نيسان/أبريل، ثم في تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تُستكمل سلسلة التحولات الكبرى بسقوط نظام بشار الأسد في سورية في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

أحدثت هذه التطورات المتسارعة واقعاً جيوسياسياً جديداً، يتجاوز التوازنات التي استقرت في الإقليم منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وتتراكم فيه حزمة وقائع جديدة أمضت إليها عملية "طوفان الأقصى" وما تلاها من حرب إبادة على غزة، وهذه الوقائع هي: عودة القضية الفلسطينية إلى طاولة السياسة الإقليمية على نحو لم يحصل منذ ربع قرن أو يزيد، وتفكك المحور الذي قادته إيران منذ أكثر من عقدين من الزمان، غداة الغزو الأميركي للعراق، وشمل ذلك سقوط نظام بشار الأسد وتراجع قوة حزب الله.

وقد وجدت دول الخليج العربية نفسها منخرطة في هذه التطورات على نحو مباشر، سواء ما أدته دولة قطر من دور مركزي في عملية التفاوض من أجل هدنة في غزة، أو ارتباط تطورات القضية الفلسطينية بمسار التطبيع، الذي مضت فيه دول خليجية بالأساس، أو مساعي بعض دول الخليج العربية (ولا سيما المملكة العربية السعودية وقطر) للتحرك في سورية، من خلال الدعوة إلى رفع العقوبات عنها ومساندة التحول الجاري فيها. هذا فضلاً عن أن دول الخليج معنية على نحو أساسي بمواجهة التحديات التي ستفرزها هذه التحولات المفصلية في المشرق العربي.

وهذا كله يتزامن مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى حقبة رئاسية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية (2025-2029)، وهو ما يُتوقع أن يشكل قطعاً جذرياً مع سياسة سلفه جو بايدن (2021-2025)، فضلاً عن أن ترمب منخرط بقوة في الملفات نفسها التي تواجه دول الخليج (غزة وإيران)، كما أن هذه الدول تحتل المرتبة الأولى في علاقاته عربياً، على نحو ما كانت في فترة رئاسته الأولى (2017-2021)، لأسباب اقتصادية وسياسية.

يسعى منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في دورته الثانية عشرة، لتسليط الضوء على هذه التحولات المفصلية التي شهدتها المشرق العربي وعلاقة دول الخليج بها، تأثيراً وتفاعلاً، وتحليل ما تخلفه من انعكاسات على مواقفها وأدوارها، وأولوياتها، وشبكات علاقاتها الإقليمية والدولية ومساراتها. ولذلك، يُخصّص المنتدى المحور الأول من محورَي الدورة الثانية عشرة لدراسة موقع دول الخليج العربية ضمن هذه التحولات، انطلاقاً من السؤالين المحوريين الآتيين: كيف تفاعلت وتتفاعل دول الخليج العربية مع التحولات البنيوية التي يشهدها المشرق العربي؟ وما مدى تأثيرها بها وتأثيرها فيها؟ ويهدف هذان السؤالان إلى استكشاف موقع الخليج في هذه التحولات، من خلال تحليل السياسات الخليجية تجاه أبرز قضايا المشرق العربي.

حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة

استغلت إسرائيل عملية طوفان الأقصى التي أطلقتها حركة حماس، لشن حرب مدمرة على قطاع غزة، وقد أسفرت عن استشهاد عشرات الآلاف، غالبيتهم من النساء والأطفال، إضافة إلى آلاف المفقودين والمصابين، كما شملت تدميراً شاملاً للمدن والمخيمات والبلدات في غزة، والمباني السكنية والبنى التحتية ومرافق الخدمات الأساسية والمنشآت الاقتصادية والزراعية والصناعية. ولم تقتصر أهداف الحرب على التصريحات الرسمية للحكومة الإسرائيلية التي ركزت على القضاء على حركة حماس واستعادة الأسرى، بل توسعت لتشمل تهجيراً قسرياً للسكان، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية، وتحويل غزة إلى منطقة غير صالحة للعيش.

وبعد مرور أقل من شهرين على العدوان، تمكّنت وساطة قطرية، بدعم من مصر والولايات المتحدة، من التوصل إلى هدنة مؤقتة شملت الإفراج عن حوالي 100 محتجز لدى فصائل فلسطينية مقابل إطلاق سراح 240 أسيراً فلسطينياً، ووقف إطلاق النار لمدة 4 أيام، جرى تمديدها لاحقاً. وعلى مدار 15 شهراً، قادت قطر جهوداً دبلوماسية مضيئة للتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، جرى التوقيع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2025، ودخل حيّز التنفيذ في 19 من الشهر نفسه. إلا أن إسرائيل سرعان ما خرقت الاتفاق، حيث امتنعت عن الانخراط في مفاوضات المرحلة الثانية ضمن الجدول الزمني المحدد. واستأنفت عدوانها العسكري عبر غارات مكثفة، مع تحشيد لعملية برية جديدة تستهدف تقطيع أوصال القطاع. تساوq ذلك مع تصريحات للرئيس ترمب، أعرب فيها عن دعمه لفكرة التهجير الدائم لأكثر من مليوني فلسطيني من غزة إلى مصر والأردن، وتحويل القطاع إلى منطقة خاضعة لإدارة أميركية طويلة الأمد تحت مسمّى "مشروع تطوير عقاري".

قادت الضغوط الأميركية المتزايدة ومخاوف التهجير إلى دور خليجي آخر في تطورات القضية الفلسطينية؛ إذ أسهمت السعودية في صياغة "خطة عربية بديلة"، تقوم على ركيزتين: إعادة الإعمار بتمويل خليجي، واستبعاد حماس من الحكم عبر لجنة فلسطينية تتولى الإدارة المدنية. وهي الرؤية التي جرى تبنيها رسمياً في القمة العربية الطارئة في القاهرة مطلع آذار/مارس 2025، مع تأكيد رفض خطط التهجير. وفي 6 آذار/مارس، أكد المجلس الوزاري الخليجي دعمه لحل الدولتين، ورحّب بعقد مؤتمر دولي في حزيران/يونيو 2025، برعاية سعودية - فرنسية، للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

تداعيات حرب غزة على لبنان واليمن والعراق

امتدت تداعيات الحرب على غزة إلى ساحات إقليمية أخرى، في إطار تفعيل ما يُعرف بـ "وحدة الساحات"، التي انخرطت فيها قوى "محور المقاومة"، وعلى رأسها حزب الله، والحوثيون، وبعض الفصائل العراقية، إلى جانب إيران.

• لبنان

بعد يوم واحد فقط من انطلاق عملية طوفان الأقصى، بادر حزب الله إلى فتح "جبهة إسناد" عسكرية محدودة ضد إسرائيل انطلاقاً من مزارع شبعا المحتلة، دعماً للمقاومة الفلسطينية، من دون أن يكون ذلك سعياً إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل، بحسب الحزب، بل إلى تخفيف الضغط عن غزة. غير أن هذا الانخراط الجزئي في الحرب، قابله قرار إسرائيل بتوجيه ضربة قاصمة إلى حزب الله وقادته، تحققت بعد نحو عام كامل من عملية طوفان الأقصى (أيلول/سبتمبر 2024)، وشملت اغتيال حسن نصر الله، الأمين العام للحزب، إلى جانب عدد من قادته البارزين.

أسهمت هذه التطورات العسكرية والأمنية في إضعاف حزب الله، وعكست تأكل نفوذه، داخلياً وإقليمياً، وأسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى، وفرض قواعد جديدة للعملية السياسية. فقد كشفت المواجهة حدود قدرة الحزب على إدارة جبهتين متزامنتين (لبنان وغزة)، وأضعفت صورته بصفته قوة مهيمنة على المشهد السياسي اللبناني. ومع تقدّم قوى ومؤسسات أخرى، على رأسها الجيش اللبناني، بدأ المشهد أكثر انفتاحاً على ترتيبات داخلية جديدة، تجلّت أول ملامحها في انتخاب جوزيف عون رئيساً، وتكليف نواف سلام بتشكيل الحكومة، وهو ما لقي ترحيباً خليجياً واضحاً. وقد يكون لمدى قدرة الحكومة اللبنانية الجديدة على معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية، وإدارة العلاقات مع دول الخليج، دوراً حاسماً في رسم ملامح العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

• اليمن

أعلن الحوثيون في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023 أنهم سيستهدفون أيّ سفن تجارية تبحر إلى الموانئ الإسرائيلية عبر البحر الأحمر إذا لم توقف إسرائيل عدوانها على قطاع غزة، وقد استهدف الحوثيون منذ ذلك الحين مئات السفن التجارية بالصواريخ والطائرات المسيّرة والقوارب السريعة في البحر الأحمر وخليج عدن، وأغرقوا منها سفينتين، واستولوا

على سفينة، وقتلوا أربعة من أفراد طاقمها. نتيجة لذلك، توقفت شركات الشحن الكبرى عن استخدام البحر الأحمر الذي يمر عبره ما يقرب من 15 في المئة من التجارة البحرية العالمية، وتسببت الهجمات الحوثية في انخفاض حركة الملاحة عبر قناة السويس بنسبة 75 في المئة في عام 2024، وزيادة أوقات الإبحار بمعدل 7 أيام إلى 14 يومًا عبر رأس الرجاء الصالح.

كانت إدارة بايدن في (كانون الأول/ ديسمبر 2023) قد أعلنت عن تشكيل تحالف عسكري عُرف بـ "حارس الازدهار" ضمّ 20 دولة، من بينها البحرين، لحماية الملاحة عبر البحر الأحمر. وفي شباط/ فبراير 2024، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "أسبايدس" بعد أن رفضت فرنسا ودول أخرى العملية التي تقودها الولايات المتحدة؛ لأنها لا ترغب في الخضوع للقيادة الأمريكية، وصولاً إلى العملية العسكرية الجوية التي أطلقتها الولايات المتحدة، في 15 آذار/ مارس 2025، ضد معقل الحوثيين في اليمن، لإرغامهم على فتح ممرات الشحن الدولية في البحر الأحمر. وقد حذّر الحوثيون شركات الشحن البحري، من أنهم سيستهدفون أي سفينة متجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب وبحر العرب؛ وذلك ردًا على منع إسرائيل دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وشملت هذه الغارات، التي أدّت إلى عشرات القتلى والجرحى، عشرات الأهداف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن.

وإذا كان الحوثيون يصرّون على تقديم أنفسهم طرفًا فاعلاً في "محور المقاومة"، فإن انخراطهم العسكري يضع الخليج، ولا سيما السعودية، أمام معادلة معقدة. فهي، من جهة، ما تزال تسعى إلى تثبيت الهدنة الهشة التي توصلت إليها مع الحوثيين في عام 2022، وما يرتبط بها من مسار تهدئة بوساطة عمانية؛ ومن جهة أخرى، يهدد التصعيد الحوثي بإعادة تدويل الملف اليمني تحت مسمى "أمن الملاحة الدولية"؛ ما يحدّد من قدرة دول الخليج على إدارة الملف بمنطق التهدئة الثنائية.

التزمت دول الخليج، باستثناء البحرين، الحذر ولم تشارك على نحو مباشر في التحالف الأميركي لحماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر، مفضلة مراقبة التطورات عن كثب. وتخشى دول الخليج من أن يؤدي التصعيد الحالي إلى زعزعة استقرار المنطقة، وتهديد أمنها، ولا سيما مع احتمال توسع نطاق الهجمات ليشمل منشآت حيوية في دولها.

• العراق

تجاوز التفاعل العراقي مع الحرب على قطاع غزة حدود المواقف الرسمية والشعبية الراضية للعدوان إلى انخراط ميداني لفصائل مسلحة عراقية فيها. وقد شنت هذه الفصائل سلسلة هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ على قواعد أميركية في العراق وسورية، وربطت تصعيدها عسكريًا بحصول تدخل عسكري أميركي مباشر لدعم إسرائيل، أو شنّ إسرائيل هجومًا بريًا واسعًا على قطاع غزة. وفي أعقاب زيارة الرئيس بايدن لإسرائيل، وبعد قصف مستشفى الأهلبي في غزة، أعلنت كتائب حزب الله في 19 تشرين الأول/ أكتوبر بدء "المقاومة في العراق"، معتبرة الوجود الأميركي شريكًا في العدوان على غزة. وردت الولايات المتحدة وإسرائيل باستهداف مقرات لهذه الفصائل في سورية والعراق.

وقد أعادت هذه التطورات إحياء المطالب الأميركية بحل الحشد الشعبي أو إعادة هيكلته ضمن مؤسسات الدولة، ولا سيما في ظل تراجع نفوذ إيران بعد سقوط النظام السوري، وإضعاف حزب الله. وعلى الرغم من نفي حكومة محمد شجاع السوداني وجود ضغوط خارجية بشأن ملف الفصائل، فقد عبّرت عن عزمها حصر السلاح بيد الدولة، في إشارة إلى إدراك متزايد لدى النخبة العراقية بتراجع هوامش المناورة أمام فصائل مرتبطة بطهران، وتبدّل البيئة الإقليمية.

وعلى الرغم من معارضة فصائل عراقية قريبة من إيران أي تقارب مع الإدارة السورية الجديدة، فقد لبّى رئيس الوزراء العراقي دعوة للرئيس السوري أحمد الشرع في الدوحة، برعاية قطرية لاحتواء التوتر بين البلدين بعد سقوط نظام الأسد. كما شهدت العلاقات العراقية - الخليجية، ولا سيما مع السعودية، تطورًا لافتًا، تمثّل في عقد أول جولة مشاورات سياسية بين البلدين في 14 نيسان/ أبريل 2025 في بغداد. ويعكس هذا الحراك تحولاً في التموضع العراقي بين ضغوط واشنطن، وتراجع قبضة طهران، وصعود الدور الخليجي في إعادة تشكيل المشهد الإقليمي بعد الحرب الإسرائيلية على غزة.

سقوط النظام السوري

شهدت سورية في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 لحظة مفصلية تمثلت في سقوط نظام الأسد. وقد جاء هذا الانهيار بعد إطلاق تحالف عسكري يضم "هيئة تحرير الشام" وفصائل من "الجيش الوطني" المدعوم من تركيا عملية واسعة النطاق حملت اسم "ردع العدوان"، بدأت في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، واستمرت اثني عشر يومًا، وانتهت بدخول دمشق دون مقاومة، إثر فرار رأس النظام وتفكك بني النظام الأمنية والعسكرية.

تشكلت في سورية إدارة انتقالية جديدة، برئاسة أحمد الشرع، يحكمها إعلان دستوري تم إقراره في 13 آذار/ مارس 2025، أعقبه تشكيل حكومة جديدة في 29 آذار/ مارس 2025. وقد سعت القيادة الجديدة إلى استثمار الزخم العربي والدولي لاحتواء تداعيات المرحلة الانتقالية وتفادي الانزلاق نحو الفوضى. وكانت دول الخليج في صدارة الدول الداعمة للنظام الجديد، فزار أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، دمشق، ليكون أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط النظام، ثم زار أحمد الشرع السعودية وتركيا، ثم الإمارات العربية المتحدة وقطر. كما أعلنت سلسلة من المبادرات الإغاثية والإنمائية بدعم من دول خليجية وبعض الدول الأوروبية، أبرزها اتفاق ثنائي مع قطر لتأمين الكهرباء والخدمات الأساسية.

وفي سياق الدفع نحو إعادة إعمار البلاد، دعت السعودية إلى رفع العقوبات الأوروبية المفروضة على سورية، معتبرة أنها تعوّق جهود التعافي بعد انهيار النظام، بينما شدد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في آذار/ مارس 2025 على أنّ إعادة إعمار سورية باتت ضرورة إنسانية وأمنية، داعيًا إلى تنسيق دولي فعّال لدعم المرحلة الانتقالية.

مثل انهيار نظام الأسد التحول الأشد تأثيرًا في المشرق العربي منذ الغزو الأميركي للعراق؛ لما يحمله من تداعيات استراتيجية واسعة، في مقدمتها سقوط أحد أطول التحالفات الثنائية في تاريخ المنطقة، المتمثل في الارتباط الوثيق بين دمشق وطهران.

المحور الثاني: وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي: الأداة وبناء المجالين السياسي والمدني

أولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في اهتماماته البحثية، خلال السنوات الأخيرة، التطورات في المجال الرقمي ووسائط التواصل الاجتماعي مكانةً مركزية، فأنشأ وحدة دراسة المجال الاجتماعي الرقمي العربي، المعنية بجمع أبعاد المحتوى الرقمي المرتبطة بالعالم العربي وقضاياها وتحليل هذا المحتوى، وخصّص الدورة الخامسة للمدرسة الشتوية الدولية (6-11 كانون الثاني/يناير 2024) لموضوع "وسائط التواصل الاجتماعي: الرقابة ومجتمعات السيطرة"، والدورة العاشرة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية (12-15 نيسان/أبريل 2025) لموضوع "وسائط التواصل الاجتماعي: جدلية تدفق المعلومات وحرية التعبير والمراقبة والسيطرة".

واستمراراً لاهتمامات المركز العربي بهذا المجال، تُخصّص وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية المحور الثاني من الدورة الثانية عشرة من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية لدراسة التحولات الرقمية (وفي صدارتها وسائط التواصل الاجتماعي) في السياق الخاص ببلدان الخليج، في مسعى لفهم تفاعلها مع السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي اشتغلت، وتشتغل، فيه؛ وذلك استناداً إلى سؤالين: كيف تتفاعل هذه البلدان في هذا السياق؟ وكيف تتحدد وظائفها فيه في السياق نفسه؟

وتزداد دراسة وسائط التواصل الاجتماعي في السياق الخليجي أهميةً مع حقيقة أن بعض بلدان الخليج تحظى بالمراتب الأولى عالمياً من حيث معدلات استعمال هذه الوسائط. وبهذا المعنى، تتجاوز دراسة وسائط التواصل الاجتماعي في السياق الخليجي كونها حالةً دراسية تعمل في سياق اجتماعي وسياسي خاص، بل إن هذه الدراسة تصبح ذات أهمية عالمية، ذلك أن هذه البلدان تمثل الذروة في الاستهلاك الاجتماعي لهذه الوسائط، وهي - منهجياً - المروحة النمطية الأكثر سعة لفهم وظائفها؛ إذ باتت متأصلةً في حياة المجتمعات الخليجية اليومية.

وسائط التواصل الاجتماعي في سياق ريعي

تحظى بلدان الخليج العربية، دوماً ومجتمعات، بمجموعة من السمات المؤثرة في تفاعل وسائط الاجتماعي داخلها. فهذه البلدان، من جهة، ذات اقتصاد ريعي نفطي. وطابعها الريعي، من جهة أخرى، لا يشبه بلداناً أخرى ذات اقتصاديات ريعية، مثل العراق والجزائر وإيران، بل إنه من نوع مختلف، تتجمّع فيه ثروة هائلة تقابلها ديموغرافيات قليلة نسيباً؛ ما يجعل العلاقة الزبونية بين الدولة والمجتمع تتعدى الأنماط الريعية التقليدية. وقد حوّلت الثروة الهائلة، المتزامنة مع نسبة من السكان قليلة ديموغرافياً، دول الخليج إلى فواعل إقليمية ودولية، أو - على الأقل - ذات طموحات جادة لأداء مثل هذا الدور الذي يراه بعضهم غير متناسب مع مساحات هذه البلدان وأوضاعها التاريخية. وبلا شك، لا يمكن فصل الوضع الجيوبوليتيكي عن صناعة هذا الدور ونموه. وفي كل الأحوال، كان من نتائجه - في إطار الطموحات التي تحدثنا عنها من قبل - دخول هذه الدول (أو بعضها) مجال التحولات الرقمية والاقتصاد الرقمي؛ ليس بوصفها مستهلكة فحسب، بل بوصفها مستحوذة، ومالكة أيضاً، ذلك أنّها أنجزت استثمارات لافتة للأنظار في شركات الإعلام الرقمي والشركات التقنية.

ويمثّل هذا الدخول استمراراً لدخول دول الخليج، أو بعضها، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، مجال وسائل الإعلام، التي صرنا نصفها بأنها "تقليدية"، ولا سيما الصحافة الورقية؛ إذ أنشأت بعض دول الخليج (أو امتلكت) صحفاً صارت هي الصحف الأولى في العالم العربي، بعد أن هيمنت مصر ولبنان على ريادة الصحافة العربية طوال قرن من الزمان. وحين شرعت المحطات الفضائية العربية في الظهور، خلال مطلع تسعينيات القرن العشرين، كان لدول الخليج "قصب السبق" في هذا المجال، فأُسست قنوات تلفزيونية ظلّت تحتل المرتبة الأولى عربياً. ويتكرر الأمر نفسه مع ظهور الإعلام الجديد ووسائط التواصل الاجتماعي؛ إذ بادرت دول الخليج العربية إلى تصدّر هذا المجال.

لا يمكن فهم ذلك بأن دور هذه الدول - بسبب ثرائها - مقتصر على كونها "ممولًا"، لوسائل إعلام ربما لا يعمل فيها أبناءها أو لا يديرونها، أو ربما لا تعبر بالضرورة عن سياساتها وهمومها المجتمعية، ولا يمكن اختزال دورها أيضًا في أنه مسعى للبحث عن "قوة ناعمة".

وسائل التواصل الاجتماعي وبناء المجال السياسي في بلدان الخليج

يستدعي دخول دول الخليج العربية المجال العام العربي الجديد، ومنه المجال الافتراضي، وقفةً أوسع من إطارَي الثروة والقوة الناعمة اللذين يكونان اختزالين.

ومن بين المؤشرات التي ينبغي إيرادها، في هذا السياق، أن دول الخليج كانت أسرع وأكمل من غيرها في دخول مجال الحوكمة الرقمية الذي شمل سائر مفاصل الحياة. وقد أدرجت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست مبادرات الاقتصاد الرقمي Digital Economy ضمن رؤاها الوطنية كلها. وتعدّ هذه الدول التحول الرقمي مسارًا أساسيًا لتقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصادات قائمة على المعرفة، وقد اهتمت بوسائل التواصل الاجتماعي في إطار السعي للتحول إلى نظام بيئي رقمي Digital Ecosystem ترى أنه يجب على الأفراد والشركات والحكومات التعامل معه بجدية.

وفضلاً عن ذلك، تحولت وسائل التواصل الاجتماعي لتكون هي المجال العام الذي رصمه المواطنون والمواطنات ليكون نظاماً حياتهم ومجالها. بهذا المغزى تحديداً، يمكن القول إنه لا يمكن فهم مجتمعات الخليج وحياة مواطنيه في الوقت الراهن من دون فهم وسائل التواصل الاجتماعي التي تتفاعل هذه الحياة داخلها. وتتداخل هذه الملاحظة مع الإطار الأساسي المتعلق بفهم وسائل التواصل الاجتماعي من خلال جدلية "الحرية والمراقبة"؛ إذ تثير وسائل التواصل الاجتماعي، أيضًا، توترات جوهرية بين حرية المستخدمين الاجتماعية وسيطرة الدولة، وصياغة الدول قوانين الجرائم الإلكترونية، وتنظيم المحتوى، ووضع تراخيص للمؤثرين؛ من أجل تنظيم المجال الرقمي. ويمكن التساؤل إذا ما كان التوازن بين حرية التعبير والمحتوى الذي يُعدّ "مناسبًا" ثقافيًا يعكس معايير كل مجتمع والخطوط الحمراء التي تضعها الدولة. وعلى الرغم من تداخل هذا الموضوع مع قضايا الرقابة، فإنه يحتفظ بمكانته الخاصة في تشكيل سلوك المستخدمين العاديين في المجال الرقمي الخليجي.

من ناحية أخرى، فعّلت بلدان الخليج المراقبة الرقمية والتحكّم في المعلومات على نحو استثنائي؛ إلى حدّ "أمننة" Securitization هذا المجال. وعلى عكس السياقات الليبرالية، فإنّ النشاط الرقمي في بلدان الخليج غالبًا ما يكون محددًا بالموضوعات والقضايا، ومصوغًا بطريقة تسعى لاستمالة الأنظمة السياسية من أجل إيجاد حلول، بدلاً من تحدي الأنظمة بطريقة مباشرة. وتُقدّم منطقة الخليج أمثلة مهمة تدل على طرائق تكيف الأنظمة مع تحديات الفضاءات الشبكية، على نحو يثري الأبحاث العالمية المتعلقة بالسلطوية الرقمية Digital Authoritarianism.

مثقّف وسائل التواصل الاجتماعي: الفاعلون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثقفون أم مؤثرون؟

إنّ ما تتمتع به مجتمعات الخليج ودولها من خصوصيات مقارنةً بالمجتمعات العربية الأخرى (بمعنى حضور بعض الظواهر فيها أكثر من غيرها، أو غياب بعضها) يتحكم في سائر الدينامية السياسية والاجتماعية في هذه البلدان. ولا يشذ ما يرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي من ظواهر عن هذا الحكم العام، ومنها ظاهرة "مثقّف وسائل التواصل الاجتماعي"، وهو الفاعل في إطار وسائل التواصل الاجتماعي النامية؛ إذ برزت - في العقدين الأخيرين - شخصيات تؤدي هذه الوظيفة، من دون أن يقدمها الحقل التقليدي للمثقف، بل كان تكوينها وتطورها داخل هذه الوسائط، وهو ما يمكن تسميته، على غرار ما تقدّم، "مثقّف وسائل التواصل الاجتماعي"، وهو لا يختلف عن المثقف التقليدي الذي كوّن داخل المؤسسات الثقافية التقليدية، وولج عالم وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أداة. وهذه الظاهرة لا تقتصر على بلدان الخليج، بل هي ظاهرة عالمية.

وربما لم يُستعمل تعبير "مثقّف وسائط التواصل الاجتماعي" في الأدبيات الدراسية والعامّة واستُعمل تعبير "المؤثر" في وسائط التواصل الاجتماعي، أو "صنّاع المحتوى". والمقصود بهما أولئك الذين يساهمون في نشر معلومات في سياقات محدّدة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وتستحق هذه الظاهرة وقفة بحثية جادة، في كيفية تكوينها، وأثر سياق بلدان الخليج الخاص في تطورها، فضلاً عن وظائفها وعلاقتها بالشكل التقليدي بالنسبة إلى المثقّف، وبالتكوينات الاجتماعية الأخرى، ونحو ذلك ممّا قد يُطرح من أسئلة في هذا السياق.

يدّعي بعض المؤثرين الخليجيين تثقيفهم الجمهور، واستعراض تجاربهم الحياتية، وتحديد صيحات الموضة، والتعليق على القضايا المحلية. ولهذا الأمر أوجهٌ مختلفة، وترويجٌ لثقافات معيّنة (ثقافة الاستهلاك مثلاً). ويملاً هذا المزج بعض الفراغات التي تتركها وسائل الإعلام التقليدية الخاضعة للرقابة، بحيث يتناول المؤثرون قضايا (ضمن حدود معيّنة) تتجنبها الصحافة الرسمية. ومع ذلك، تحاول حكومات البلدان الخليجية الاستفادة من هذه الظاهرة الجديدة، ومن مدى تأثيرها أيضاً؛ لتعزيز الشرعية من جهة، وتسخير إمكانات المؤثرين اقتصادياً كـ "أدوات" للترويج السياحي وبناء السمعة الوطنية من جهة أخرى. لذا، يمكن وصف العلاقة بين بعض الدول وبعض المؤثرين في هذه المنصات بأنّها علاقة نفعية تبادلية.

ويعدّ صعود صنّاع المحتوى شكلاً من الإعلام الجديد، لا سيما الـ "بودكاست"، وقنوات "يوتيوب"، وغير ذلك. وهذا الأمر من أكثر التطوّرات حيوية في المشهد الإعلامي الخليجي غير التقليدي؛ إذ أسهم في خلق فضاءات عامة جديدة موازية للإعلام التقليدي. وعلى خلاف وسائل الإعلام التقليدية (مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف)، التي غالباً ما تكون من ممتلكات الدولة أو خاضعة لرقابة مشددة في البلدان الخليجية، يتميز الإعلام الجديد باللامركزية والطابع التشاركي؛ ما يتيح بروز طيف أوسع من الأصوات.

بدأت الحكومات والمؤسسات الخليجية تدرك مدى تأثير الإعلام الجديد المتمثّل في صنّاع المحتوى؛ إذ نجد مسؤولين رسميين يظهرون في برامج البودكاست الشهيرة للوصول إلى الجماهير من الشباب خاصة، بل حكومات تسعى للاستحواذ عليها، أو تعاوناً بين وسائل الإعلام الرسمية والمؤثرين لإنتاج سلاسل رقمية. ثمّ إن المؤتمرات التي تديرها الدولة صارت تتضمن، غالباً، جلسات حوارية مخصصة لإنتاج المحتوى الرقمي، وفي ذلك اعترافٌ بمكانته ضمن المشهد الإعلامي الأوسع. ويعكس هذا الوضع نوعاً من التقارب؛ فالإعلام الجديد، الذي بدأ بوصفه حراكاً قاعدياً مستقلاً، أخذ يُدمج - إلى حدّ ما - في التيار الإعلامي الرسمي، مع احتفاظه بروحه المستقلة، بل إنّ بعض وسائل الإعلام التقليدية التي تمتلكها الدول شرعت في نقل إنتاجها إلى وسائط التواصل الاجتماعي، أو استحداث قنوات ومنصات رقمية من أجل الوصول إلى شرائح أوسع في "حلّ" حديثه، واهتمّت الحكومات، أيضاً، بالحضور على هذه الوسائط عبر حسابات رسمية، للترويج لإنجازاتها في مختلف القطاعات، والتواصل مع المواطنين والمقيمين، من خلال الوسائط الحديثة.

جدول الأعمال

اليوم الأول، السبت 13 كانون الأول / ديسمبر 2025

التسجيل	9:00-8:30	
افتتاح (المدرج الرئيس) العنود آل خليفة	9:15-9:00	
دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)		
تحولات المشرق العربي ودول الخليج العربية: التفاعل والتحديات رئيس الجلسة: مروان قبلان عبد الله الشايجي: تداعيات طوفان الأقصى وتحولات المشرق العربي على دول الخليج العربية أسعد بن صالح الشمالان: دول مجلس التعاون وتحولات المشرق: محددات التفاعل والاستجابة خالد بن عبد العزيز الخليفي: التعددية المصغرة في الخليج: نمط تعاون جديد في سياق تحولات المشرق العربي	10:30-9:15	
استراحة	10:45-10:30	
وسائل التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)	دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)	
مجتمعات الخليج الرقمية: نظرة عامة رئيس الجلسة: غانم النجار تشارل حرب وعمار الشمالية وفادي زراقت ومحمد فلحة وهادي حمود وباسمين لحنين: مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود كورينا لوزوفان*: المشترك الرقمي: المصلحة والتأثير، دراسة حالة عُمان أحمد الراوي: السياسات الداخلية لمنصات ووسائل التواصل الاجتماعي تجاه الخليج: فيسبوك أنموذجًا	تحولات المشرق العربي وانعكاساته على دول الخليج العربية رئيس الجلسة: عبد الهادي العجمي عبد الله الغيلاني: أمن دول الخليج العربية في سياق تحولات المشرق: بين غياب الإجماع وتعدّد مصادر التهديد عبد الله راشد المرسل: دول الخليج العربية وتحولات المشرق: من الهامش إلى المركز سلطان الخليفي: تحولات المشرق وإعادة تشكيل علاقات دول الخليج بالدول الكبرى: مقارنة من منظور تعزيز المكانة	12:00-10:45
استراحة	12:15-12:00	

* مشارك عن بُعد عبر الإنترنت.

<p>وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)</p>	<p>دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)</p>	
<p>وسائط التواصل الاجتماعي وتمظهرات الهوية رئيس الجلسة: باقر النجار سيف بن ناصر المعمرى وزينب محمد الغريبي: إعادة إنتاج حقائق الهوية الوطنية العمانية عبر وسائط التواصل الاجتماعي من منظور نظرية تسويق الأمة سمية اليعقوبي: خطابات المواطنة في النقاشات الافتراضية العمانية فعلاً استراتيجياً لاتوابعياً: منصة "إكس" نموذجاً علي عبد الوهاب*: الهوية ووسائط التواصل الاجتماعي في الخليج العربي: تنافس الرموز وتحولات الذات</p>	<p>إعادة تشكيل الأمن الخليجي: تأثير التحولات في النظام الدولي والمشرق العربي بالشراكة مع مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية رئيس الجلسة: إبراهيم الشيخ راشد النعيمي: استراتيجيات الدفاع الخليجي في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي راشد المهدي: الصراعات الإقليمية وتأثيرها في النظام الأمني الخليجي يوسف البلوشي: التكامل الأمني الخليجي في ظل تحولات المشرق العربي</p>	<p>13:30-12:15</p>
<p>استراحة غداء</p>		<p>14:30-13:30</p>
<p>وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)</p>		
<p>وسائط التواصل الاجتماعي فضاء للعصبية رئيس الجلسة: خالد المزيني شيماء العيسائي وصفية الأمبوسعيدي: العصبية في الفضاء الرقمي: ثقافة الإلغاء بين مستخدمي منصتي "إكس" و"تيك توك" الخليجين حاتم اليافعي: أثر وسائط التواصل الاجتماعي في إعادة إنتاج العصبية القبلية في محافظة ظفار: انتخابات مجلس الشورى 2023 في صلالة نموذجاً</p>		<p>15:30-14:30</p>
<p>استراحة</p>		<p>15:45-15:30</p>
<p>وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج الرئيس)</p>		
<p>ظاهرة البودكاست الخليجي: حوار مع فاعلين من داخل المجال رئيس الجلسة: ميساء الخوaja عبد الله الخالدي (سند قانوني)، فيصل العقل (بدون ورق)، محمد الهنائي (جلسة كرك)</p>		<p>17:15-15:45</p>

* مشاركون عن بُعد عبر الإنترنت.

اليوم الثاني، الأحد 14 كانون الأول / ديسمبر 2025

<p>وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)</p>	<p>دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)</p>	
<p>تربية وسائط التواصل الاجتماعي رئيس الجلسة: العنود الشارخ رفيعة بنت سلمان الطالعي: وسائط التواصل الاجتماعي وقضايا الجندر في الخليج موزة بنت عبد الله المقبالية ويسرى بنت محمد المغيرة: التربية الإعلامية في السياق الخليجي: مراجعة منهجية لأطرها المفاهيمية في عصر وسائط التواصل الاجتماعي أحمد محمد الفواعير وبثينة بنت ناصر اليحيائية: الصلة بين التطرف الفكري والإدمان على وسائط التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على طلبة جامعة نزوى العُمانية</p>	<p>تحولات المشرق العربي وتأثيرها في ديناميات الطاقة والاقتصاد رئيس الجلسة: ابتهاج الخطيب عبد الله باعبود: أثر تحولات المشرق العربي في خريطة الطاقة والمعايير الاقتصادية في المنطقة ناجي أبي عاد: روابط الطاقة بين الخليج والمشرق: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية بدر الإبراهيم: تحدي الاستدامة: إعادة تعريف النفوذ الخليجي في المشرق العربي</p>	<p>10:15-9:00</p>
<p>استراحة</p>		<p>10:30-10:15</p>
<p>وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)</p>	<p>دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)</p>	
<p>تفاعلات السياسة كما تعكسها وسائط التواصل الاجتماعي رئيس الجلسة: صالح عبد الله الخليفي يعقوب يوسف محمد الكندري ومحمد يعقوب الكندري: حلّ مجلس الأمة الكويتي وتأثيره في آراء الأعضاء السياسية: تحليل محتوى تغريداتهم عبر منصة إكس وضاء بنت شامس الكيومية وصفية بنت سالم الهاشمية: تحولات التفاعل الرقمي للشباب العُمانيين مع القضية الفلسطينية بعد أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر: قراءة تحليلية إيكاترينا إيلينا ماتوي: وسائط التواصل الاجتماعي في مواجهة الدبلوماسية الإماراتية بين الأديان: بيت العائلة الإبراهيمية واتفاقيات أبراهام (2020-2025) حالةً للتحليل</p>	<p>إعادة تشكيل الفاعلية الخليجية: مقاربات سياسية وأمنية رئيس الجلسة: محمد المسفر ظافر العجمي: كيف أعاد الخليج تقديم نفسه من التمويل إلى الفاعلية السياسية والدبلوماسية؟ خليفة الكواري: التهديدات السيبرانية الخليجية في سياق تحولات المشرق العربي: نحو دبلوماسية إقليمية فاعلة مهند سلوم: أمن الخليج في أثناء ولاية الرئيس ترمب الثانية: التحالف القلق وإعادة تشكيل الضمانات الأمنية (2025-2029)</p>	<p>11:45-10:30</p>

استراحة		12:00-11:45
وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)	دول الخليج العربية وتحولات المشرق العربي (المدرج الرئيس)	
وسائط التواصل الاجتماعي فعلاً سياسياً رئيس الجلسة: صادق العماري فهد الفضالة: دور المجموعات السياسية الصغيرة في توظيف وسائط التواصل الاجتماعي : مجموعة الثمانين في الكويت أنموذجاً سحر خميس: الفضاءات الرقمية للنشاط السياسي في الشتات: أصوات من الخليج	دول الخليج العربية وتحولات المشرق: قضايا وحالات رئيس الجلسة: عبد النبي العكري أحمد جميل عزم: السياسة الخارجية السعودية والتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين فوزي الغويدي: أسباب فشل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إيقاف هجمات الحوثة وانعكاسات ذلك على دول الخليج العربية بتول دوغان-أكاش: هل يمكن أن تشكل دول الخليج قوة وسيطة في سورية ما بعد الأسد؟	13:15-12:00
استراحة غداء		14:15-13:15
وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)		
حين يحل "المؤثرون" محل غيرهم: وسائط التواصل الاجتماعي في وظائف جديدة رئيس الجلسة: حسن مدن محمد حسن الكعبي و عبد الرحمن الباكر: من الفقيه القانوني إلى المؤثر القانوني: البنى التقليدية للثقافة القانونية في مواجهة مؤثري وسائط التواصل الاجتماعي ماجدالينا كارولاك: المؤثرون في وسائط التواصل الاجتماعي بوصفهم مشاركين في تشكيل صورة السعودية السياحية		15:15-14:15
استراحة		15:30-15:15
وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)		
وسائط التواصل الاجتماعي بين التأطير القانوني والرقابة التنظيمية رئيس الجلسة: فهد الناصر بلال عقل الصنديد: حرية التعبير الرقمي والنظام العام: دراسة في القانون الكويتي والمقارن أحمد بدران وسارة بدران: هل ينبغي إخضاع وسائط التواصل الاجتماعي للرقابة التنظيمية؟ اعتبارات أخلاقية متعلقة بالتسويق عبر المؤثرين في دول مجلس التعاون		16:30-15:30
استراحة		16:45-16:30

وسائط التواصل الاجتماعي في سياقها الخليجي (المدرج 2)

أنطولوجيا وسائط التواصل الاجتماعي

رئيس الجلسة: حيدر سعيد

ناصر صالح الغيلاني: سؤال الكينونة والوجود العُماني على وسائط التواصل الاجتماعي
أحمد الخالدي: تأثير وسائط التواصل الاجتماعي في الاتجاه نحو التغريب لدى المستهلكين
وأساليب الحياة والنزعة المادية في الخليج العربي: دراسة حالة الكويت

17:45-16:45

المشاركات والمشاركون

الملخصات



أحمد بدران

أستاذ مشارك في السياسات العامة، ورئيس لقسم الشؤون الدولية في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر سابقًا. حاصل على الدكتوراه في السياسات العامة من جامعة إكسيتر في المملكة المتحدة. يركّز في أبحاثه على إدارة المرافق العامة المخصّصة تنظيمياً، لا سيما في سوق الاتصالات المصرية. حاصل على الماجستير في الإدارة العامة والبيكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة القاهرة. ذو خبرة في التدريس والبحث في مجالات السياسات والإدارة العامة. صمّم العديد من مقرّرات الإدارة الاستراتيجية والقيادة وسياسات القطاع العام وإدارة القطاع العام الحديث، ودرّس مقرّرات كثيرة. عمل زميلاً باحثاً بعد الدكتوراه في مركز البنى التحتية والخدمات الحرجة بجامعة أستان في المملكة المتحدة. تشمل اهتماماته البحثية الحوكمة التنظيمية وسياسات التنظيم في المرافق العامة المحرّرة، خصوصاً في الاقتصادات الانتقالية والنامية.

هل ينبغي إخضاع وسائل التواصل الاجتماعي للرقابة التنظيمية؟ اعتبارات أخلاقية متعلقة بالتسويق عبر المؤثرين في دول مجلس التعاون

تعتمد هذه الورقة تحليلاً نقدياً لمحتوى الوثائق والسياسات التنظيمية؛ من أجل بحث إن كان ينبغي إخضاع وسائل التواصل الاجتماعي لإشراف تنظيمي أكثر صرامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع التركيز على الأبعاد الأخلاقية لممارسات التسويق عبر المؤثرين. وتجادل الورقة بأنّ للمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي قدرة كبيرة على التأثير في سلوك المستهلك، وأنهم غالباً ما يطمسون الحدود بين المحتوى الشخصي والإعلان المموّل. وباستخدام مقارنة تحليلية مقارنة، تبحث في أهداف هذه الأنظمة التنظيمية وآلياتها، وفي التحديات التي تعترض تنفيذها، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية بطريقة أوسع. وتشير النتائج الأولية إلى أنّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد تبنتا أنظمة شاملة للترخيص والإفصاح، في حين لا تزال دولة قطر في مرحلة انتقالية؛ فهي تعتمد على قوانين عامة لحماية المستهلك والإعلام. وتختتم الورقة بتوصيات تدعو إلى توحيد اللوائح التنظيمية على مستوى دول مجلس التعاون على نحو يحقق توازناً بين الابتكار والشفافية وحقوق المستهلك.



أحمد الراوي

أستاذ مشارك في الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي والاتصال العام في كلية الاتصال بجامعة سايمون فريزر بكندا. مؤسس مشروع "التضليل الإعلامي" ومديره. درّس في سلطنة عُمان عام 2006، ثمّ في عدد من الكليات والجامعات في خمس دول. عمل أستاذًا مساعدًا في قسم الإعلام والاتصال في جامعة إيراسموس بهولندا (2011-2014)، وحصل خلال ذلك على عدد من جوائز التدريس. ثم عمل أستاذًا مساعدًا في قسم دراسات الاتصال في جامعة كونكورديا بكندا (2015-2018). تتمحور اهتماماته البحثية حول الأخبار والاتصال العالمي والمعلومات المضلّة ووسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على كندا والشرق الأوسط.

السياسات الداخلية لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي تجاه الخليج: فيسبوك أنموذجًا

تتناول هذه الورقة، نقدياً، أرشيف فيسبوك الداخلي الذي سرّبته فرانسيس هوغن التي عملت في هذه الشركة طوال عدة سنوات. وتقدّم قراءة في الكيفية التي عانت فيها "ميثا" صعوبات في ضبط المحتوى العربي، لا سيما فيما يتصل بانتشار خطاب الكراهية والعبودية المنزلية. وتكشف الوثائق الداخلية أنّ أدوات الإشراف لدى الشركة كانت تفتقر إلى التكنولوجيا القادرة على تصنيف هذا الخطاب بفاعلية عبر مختلف اللهجات العربية؛ إذ كان معظم المشرفين على المحتوى من المغرب، وهو ما خلق فجوات واسعة في فهم بقية اللهجات العربية. إضافة إلى ذلك، كانت معظم ممارسات الإشراف في ميثا ردّة فعل أكثر من كونها إجراءات استباقية؛ فهي لا تتحرك إلا حين تتلقى تهديدات قد تمسّ نموذجها التجاري، مثلما حدث في حالة تحديد وإزالة محتوى العبودية المنزلية في السعودية ومناطق أخرى من الخليج العربي. ويظهر ذلك قلّة اهتمام الشركة بضغط المحتوى المسيء أو الضار. وتجادل الورقة بأنّ ميثا لم تكن مهتمة تجاه انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط فحسب، بل في العديد من المناطق غير الغربية أيضًا. ثمّ إنّ برامج السلامة الرقمية التي تتبنّاها لم تكن فعّالة، وكان أداؤها ضعيفاً؛ بسبب قلّة الاهتمام والاستثمار المالي في الإشراف على المحتوى العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على خلاف ما هو معمول به في مناطق ولغات أخرى.



أحمد جميل عزم

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية في جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في إدارة الصراع من جامعة إندنبرة، وعلى البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأردنية. شغل منصب زميل باحث في جامعة كامبردج. وهو عضو في المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني. عمل أستاذًا للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، وتولى رئاسة تحرير مجلة "شؤون فلسطينية". كما عمل في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. وترأس تحرير مجلة "آفاق المستقبل". صدرت له عدة كتب، من بينها: "الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك"; "نجمة كنعان". وله أوراق علمية، منها: "إعادة تعريف مفهوم إدارة الصراع"; "الفشل العلمي الأمريكي في العراق: فشل استراتيجية تحويل الصراع"، إلى جانب عدد من الدراسات حول القدس باللغتين العربية والإنكليزية، وكتب في عدد من الصحف العربية، منها صحيفتا "الغد" الأردنية و"الاتحاد" الإماراتية.

السياسة الخارجية السعودية والتحالف الدولي لتنفيذ حلّ الدولتين

تنطلق هذه الورقة من مبادرة "التحالف الدولي لتنفيذ حلّ الدولتين"، التي أعلنتها المملكة العربية السعودية في 27 أيلول/ سبتمبر 2024، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي سرعان ما تطوّرت إلى حراك دولي متقدّم تقوده السعودية وفرنسا معاً، ويعمل عبر مجموعات عمل متخصصة، ويتبنى الدعوة إلى الاعتراف بدولة فلسطينية واتخاذ خطوات عملية لتحقيق ذلك. وقد أثار هذا التحرك ردّ فعل أميركيًا متحفّظًا، تُرجم بالتلويح بـ "تبعات" قد تترتب على أيّ خطوات تُبنى عليه. وتضع الورقة هذا المسار في إطار المشاريع السعودية – الأميركية التي سبقت عملية حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والتي كانت تهدف إلى إعادة تشكيل العلاقات الثنائية بين البلدين، وإعادة صياغة الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط عمومًا. وقد توقفت تلك المشاريع بعد العملية وما أعقبها من حرب إسرائيلية اتسمت بطابع "إبادي"، والموقف السعودي الذي شدد على ضرورة حل جذري للقضية الفلسطينية. وتجادل الورقة بأنّ أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وما تلاها من حرب وتفاعلات إقليمية ودولية، شكّلت اختبارًا حقيقيًا لعددٍ من المشاريع الإقليمية والبرامج السياسية القائمة، وأنّ الردّ السعودي جاء مركّبًا؛ إذ بدا محدودًا في بعض الجوانب، مثل التدخّل المباشر لوقف الحرب على غزة، لكنه اتسم في الوقت نفسه بدينامية واضحة ومبادرة عالية في الدفع نحو حل طويل المدى للقضية الفلسطينية، بما يعكس توجهات السعودية ومقاربتها الإقليمية والدولية. وترى الورقة أنّ فهم التحرك السعودي لقيادة هذا التحالف الدولي يقتضي تحليل بُعدين أساسيين: يتمثل البُعد الأول في الموقف السعودي من المسألة الفلسطينية، ومن ثمّ، من إسرائيل وإمكانات تطبيع العلاقات معها، أما البُعد الثاني فهو موقع السعودية في منظومة العلاقات الدولية، سواء مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى، أو مع الأطراف الإقليمية، بما فيها إيران. وتخلص إلى أنّ تطورات الحرب، بما في ذلك الضربات المتبادلة بين إيران وحلفائها في المنطقة وإسرائيل، أسهمت في تغيير توازنات إقليمية قد تعيد صياغة المواقف السعودية في المرحلة المقبلة.



أحمد الخالدي

عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة العربية الدولية. حاصل على الدكتوراه في التسويق وسلوك المستهلك عام 2006. شغل عديد المناصب الأكاديمية في الإدارة والتدريس في جامعات بريطانية وأسترالية وشرق أوسطية. وعمل محكماً خارجياً في دوريات أكاديمية دولية مرموقة، من بينها *Emerald Publications Elsevier*. عضو هيئة تحرير مجلة *International Journal of Interdisciplinary Journal of Economics, Finance and Business Management Studies* و *Social Science Studies*. تركّز أبحاثه على سلوك المستهلك عبر الثقافات والتسويق الرقمي.

تأثير وسائط التواصل الاجتماعي في الاتجاه نحو التغريب لدى المستهلكين وأساليب الحياة والنزعة المادية في الخليج العربي: دراسة حالة الكويت

تبحث هذه الورقة في أثر استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في أنماط حياة المستهلكين الكويتيين، وفي الاتجاه نحو التغريب والنزعة المادية. وقد أظهرت النتائج مستوى متوسطاً من استخدام هذه الوسائل بين أفراد العيّنة. وأوضح تحليل البيانات وجود تأثير واضح لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي في عدد من أبعاد نمط حياة المستهلكين، من بينها التأثير الإيجابي في الشراء العفوي عبر الإنترنت، وارتفاع الاهتمام بالمقارنات الاجتماعية على المنصات الرقمية، إلى جانب أثر سلبي في رضا المستهلكين عن صورة أجسامهم. وكشفت النتائج عن تأثير إيجابي ملموس لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي في تعزيز النزعة المادية والاتجاه نحو التغريب لدى المستهلكين في الكويت.



أحمد محمد الفواعير

أستاذ مشارك في جامعة نزوى بسلطنة عُمان. حاصل على الدكتوراه في إرشاد الفئات الخاصة من جامعة العلوم في ماليزيا. ذو خبرة أكاديمية وإدارية متعلقة بالكويت والأردن وسلطنة عُمان. يركز في أبحاثه على الإرشاد النفسي والتربوية الخاصة في دول الخليج والجزيرة العربية. نشر بحثاً كثيرة في مجلات محكمة، وشارك في تأليف كتب علمية. عضو ومحكم في عدّة مجلات عربية وأجنبية. ساهم في تطوير برامج أكاديمية في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. حصل على جائزة التميز التعليمي والأكاديمي لعام 2022، وشهادة تقدير من وزيرة التعليم العالي والابتكار في سلطنة عُمان عام 2023.

الصلة بين التطرف الفكري والإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على طلبة جامعة نزوى العُمانية

تهدف هذه الورقة إلى كشف العلاقة بين التطرف الفكري والإدمان على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي في سلطنة عُمان، وتكونت عيّنتها من 400 شاباً جامعي اختيروا بطريقة عشوائية، وقد جرى استخدام مقياس التطرف الفكري ومقياس الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي. وأظهرت النتائج ارتفاعاً في تأثير إدمان استخدام هذه المواقع "التطرف ضد الدين الإسلامي"، و"التطرف ضد الأسرة"، و"التطرف ضد المجتمع"، في حين سجلت أبعاد "التطرف ضد الأنظمة والحكومات"، و"التطرف ضد الديانات الأخرى"، مستويات منخفضة. وأظهرت النتائج، أيضاً، ارتفاعاً في المستوى العام لإدمان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومستويات مرتفعة شمل كل الأبعاد المسجلة. وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في ثلاثة أبعاد فرعية، هي: التطرف ضد المرأة، والتطرف ضد الديانات الأخرى، والتطرف ضد الأنظمة والحكومات، لمصلحة الذكور، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد التطرف ضد المجتمع، والدين الإسلامي، والأسرة، وكذلك في الدرجة الكلية المتعلقة بالتطرف الفكري، لمصلحة طلبة البكالوريوس والدبلوم.



أسعد بن صالح الشملان

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأوروبية في معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في تخصص التحليل السياسي من جامعة إسكس في بريطانيا، والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة نفسها. عضو في الجمعية الدولية للعلوم السياسية. له العديد من الإسهامات والأبحاث المنشورة بشأن العلاقات السعودية - الأميركية وفي دراسات الخطاب السياسي، ومنها: دراسة "من الأيديولوجيا إلى الخطاب: مقارنة ما بعد بنوية لمفهوم الخطاب السياسي" (مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2020).

دول مجلس التعاون وتحولات المشرق: محددات التفاعل والاستجابة

تهدف هذه الورقة إلى تحليل محددات التفاعل والاستجابة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه تحولات المشرق العربي، انطلاقاً من تقدير استراتيجي مفاده أن البيئة الإقليمية الراهنة تفرض على دول الخليج بناء نسق إقليمي جديد يقوم على تكامل عميق يضمن تحقيق الطموحات التنموية ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. وتفترض الورقة أن غياب هذا التكامل يحدّ من قدرة كل دولة خليجية على تحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية في سياق تصاعد الأزمات المتشابكة في المشرق العربي وتعمّد تفاعلاتها، وتناقش ثلاث قضايا مترابطة تتمثل في التمايز التنموي البنيوي بين دول الخليج ودول المشرق وما يترتب عليه من اختلاف في أولويات المستقبل، والتحديات الوجودية التي تواجهها هذه الدول في أوضاع تراجع نموذج الاقتصاد الريعي والحاجة إلى بناء اقتصاد مستدام يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الأزمات البنيوية المتعددة التي يشهدها المشرق العربي والتي تتطلب مقارنة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية. وتخلص الورقة إلى أن دول الخليج لا ينبغي لها الانعزال عن محيطها المشرقي، لكنها في الوقت ذاته تفتقر إلى القدرة على قيادة جهود معالجة أزماته المعقدة؛ ما يستدعي تبني مقارنة متوازنة تجمع بين الانخراط المسؤول في قضايا المشرق وتكريس الموارد نحو تحقيق التحول الداخلي. وتشدّد على أن نجاح هذه الدول في بناء نموذجها التنموي المستدام وتحصين أمنها الوطني يمثل أفضل إسهام يمكن أن تقدّمه لاستقرار المشرق العربي، ولأيّ تفاعل إقليمي فعّال في المستقبل.



إيكاترينا إيلينا ماتوي

باحثة في سياسات الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، يتوزع نشاطها بين البحث الأكاديمي والتدريس والمشاركة في وضع السياسات. حاصلة على درجتي دكتوراه، الأولى في دراسات الشرق الأدنى والأوسط من جامعة بازل، والثانية في الاستخبارات والأمن القومي من جامعة الدفاع الوطني في بوخارست. درّست في سويسرا ورومانيا، وتشغل منصب مديرة البرامج في معهد الشرق الأوسط للدراسات السياسية والاقتصادية في بوخارست برومانيا. رئيسة منظمة SDGAI، وهي منظمة غير حكومية حديثة التأسيس في طور الحصول على الشخصية القانونية، تهدف إلى مساعدة الشباب على تطوير مهاراتهم في مجالات الأمن والدبلوماسية والتواصل بين الثقافات. تركز أبحاثها على بناء الدولة في العراق، والديناميات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإصلاح قطاع الأمن.

وسائط التواصل الاجتماعي في مواجهة الدبلوماسية الإماراتية بين الأديان: بيت العائلة الإبراهيمية واتفاقيات أبراهام (2020-2025) حالةً للتحليل

افتتح بيت العائلة الإبراهيمية في أبوظبي، عام 2023، بوصفه مجمّعاً حكومياً مخصّصاً للحوار بين الأديان، ويضمّ مسجداً وكنيسة وكنيساً. يجسّد هذا المشروع التوجّه الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو تعزيز التعايش الديني، المستند إلى "وثيقة الأخوة الإنسانية" الصادرة عام 2019. تدير البيت لجنة تنسجم في رؤيتها مع السياسات الحكومية، وجمع بين وظيفة العبادة ومنصة للتواصل والحوار بين أتباع الديانات المختلفة. ويمثّل البيت، بوصفه أحد أعمدة السياسة الخارجية للدولة، تعبيراً عن طموح الإمارات إلى تقديم نموذج لـ "الإسلام المعتدل". ومع ذلك، تُثار أحياناً إشارات إلى توترات بين الأهداف المعلّنة للمجمّع وبعض أدوار الدولة الإقليمية. كما أنّ ارتباطه باتفاقيات أبراهام يعزز الانطباعات القائلة إنّ المشروع يخدم مصالح سياسية واقتصادية إلى جانب أهداف تعزيز التقارب الديني. وعلى الرغم من الحضور الإعلامي الواسع للمبادرة، فإنّ الوعي العالمي ببيت العائلة الإبراهيمية لا يزال محدوداً. تتناول هذه الورقة هذه الفجوة عبر تحليل نوعي لمنشورات منصة "إكس" في الفترة 2020-2025، من خلال بحث محتواها والسياق الأوسع للتفاعل الرقمي المرتبط بموضوع هذا البيت.



بتول دوغان-أكاش

أستاذة مساعدة في قسم العلاقات الدولية ونائبة مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أنقرة بتركيا. متخصصة في سياسات دول الخليج وعلاقاتها الدولية، حاصلة على دكتوراه مشتركة في دراسات الخليج من جامعة درم Durham وجامعة قطر. تشغل منصب منسقة مشاركة في مجموعة العمل التابعة لجمعية الدراسات الدولية البريطانية التي تُعنى بالدراسات الدولية المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، وآسيا عمومًا. تركز أبحاثها على صنع السياسات الخارجية، والأمن، والتحويلات الاجتماعية في الخليج، إضافة إلى الحرب في اليمن والعلاقات التركية - الخليجية، وقد نُشرت تعليقاتها وتحليلاتها في وسائل إعلام دولية ومنصات سياسية مرموقة.

هل يمكن أن تشكل دول الخليج قوة وسيطة في سورية ما بعد الأسد؟

تناقش هذه الورقة سياسات دول الخليج العربية تجاه الملف السوري عبر أربعة محاور رئيسية: الاستجابات المبكرة للأزمة، ومحطات التحوّل عام 2015، ومسار التطبيع مع نظام الأسد، وصياغة السياسات الراهنة لسورية ما بعد الأسد. وتنتقل من فرضية مفادها أنّ انهيار نظام الأسد يمثل نقطة تحوّل مفصلية في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فمنذ عام 2011، واجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صعوبة في بلورة سياسة موحّدة تجاه سورية، بما يعكس تباين أولوياتها السياسية واختلاف مقارباتها للأمن الإقليمي. في السنوات الأولى من الصراع، اعتمدت دول الخليج مقارنة ثلاثية الأبعاد: أوّلاً، سعت إلى احتواء النفوذ الإيراني المتنامي في دمشق، معتبرة أنّ التدخّل العسكري الإيراني يمثل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي. ثانيًا، دانت القمع العنيف الذي مارسه النظام ضدّ المدنيين، وقدمت دعمًا سياسيًا وماديًا لقوى المعارضة، على الرغم من ميلها التقليدي إلى الحفاظ على الاستقرار وتجنّب الانخراط المباشر في النزاعات. ثالثًا، قدّمت بعض الدول، ولا سيّما المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، دعمًا لوجستيًا وعسكريًا لفصائل المعارضة، مع تباين فيما بينها حول هوية الفصائل التي ينبغي دعمها وأولويات هذا الدعم. وتحتاج الورقة بأن المشهد السياسي المتغيّر يفرض على دول الخليج إعادة تقييم شاملة لسياساتها تجاه سورية. فالأزمة الإنسانية العميقة والهواجس المتزايدة حيال الاستقرار الإقليمي جعلت مستقبل سورية قضية دولية، تتجاوز حدودها الوطنية. وبينما تبقى دول الخليج متحفظة إزاء صعود الحركات الإسلامية، وتخوض في ما بينها سباقًا على النفوذ الإقليمي، يظلّ تبنّي مقارنة استراتيجية تتجاوز هذه الهواجس والتنافسات ضرورة أساسية إذا أردت أن تضطلع بدور فاعل بوصفها قوة وسيطة في سورية ما بعد الأسد.



بثينة بنت ناصر اليحيائية

محاضرة ومترجمة في معهد دارس لتعليم العربية في سلطنة عمان. حاصلة على الماجستير في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في جامعة نزوى بسلطنة عمان، والبكالوريوس في اللغة الإنكليزية والترجمة. ساهمت في إعداد برامج تعليم العربية للناطقين بغيرها وتطويرها، ونشرت عدة أبحاث في المجال نفسه. تعمل حالياً منسقة في اللجنة العُمانية لمكافحة المنشطات التابعة للجنة الأولمبية العُمانية بوزارة الثقافة والرياضة والشباب. تتمثل اهتماماتها البحثية في الترجمة والتدقيق اللغوي وتعليم العربية لغير الناطقين بها.

الصلة بين التطرف الفكري والإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على طلبة جامعة نزوى العُمانية

تهدف هذه الورقة إلى كشف العلاقة بين التطرف الفكري والإدمان على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي في سلطنة عُمان، وتكونت عيّنتها من 400 شاباً جامعي اختيروا بطريقة عشوائية، وقد جرى استخدام مقياس التطرف الفكري ومقياس الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي. وأظهرت النتائج ارتفاعاً في تأثير إدمان استخدام هذه المواقع "التطرف ضد الدين الإسلامي"، و"التطرف ضد الأسرة"، و"التطرف ضد المجتمع"، في حين سجلت أبعاد "التطرف ضد الأنظمة والحكومات"، و"التطرف ضد الديانات الأخرى"، مستويات منخفضة. وأظهرت النتائج، أيضاً، ارتفاعاً في المستوى العام لإدمان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومستويات مرتفعة شمل كل الأبعاد المسجلة. وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في ثلاثة أبعاد فرعية، هي: التطرف ضد المرأة، والتطرف ضد الديانات الأخرى، والتطرف ضد الأنظمة والحكومات، لمصلحة الذكور، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد التطرف ضد المجتمع، والدين الإسلامي، والأسرة، وكذلك في الدرجة الكلية المتعلقة بالتطرف الفكري، لمصلحة طلبة البكالوريوس والدبلوم.



بدر الإبراهيم

كاتب وباحث، شارك بأوراق بحثية في عدة مؤتمرات بحثية. له مؤلفات منشورة متعلقة بقضايا الهوية والعروبة والطائفية والعنف السياسي والديمقراطية في الخليج والوطن العربي، من بينها كتاباً "حديث الممانعة والحرية" و"الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبية السياسة".

تحدي الاستدامة: إعادة تعريف النفوذ الخليجي في المشرق العربي

تناقش هذه الورقة واقع النفوذ الخليجي في المشرق العربي، وكيف أنه يمكن تحويله إلى حالة أكثر استدامة، من خلال نظرية "الاعتماد المتبادل غير المتماثل" التي تفعلّ الأفضلية الاقتصادية بالنسبة إلى دول الخليج، استناداً إلى علاقتها ببلدان المشرق العربي. وتشير إلى نقاط القوة والضعف التي تؤخذ في الاعتبار عند نقاش النفوذ الخليجي، وتركز على ثلاثة محاور أساسية: طبيعة المشروع السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن تبنى هذه الدول، وماهية الأدوات المستخدمة في التأثير، والتعامل مع التحدي المتمثل بوجود منافسين آخرين، وخاصة التحدي المتعلق برغبة إسرائيل في الهيمنة الإقليمية. وتبين أن غياب التصور والمشروع السياسي الإقليمي لدى دول الخليج، واستخدام أدوات التأثير على نحو تكتيكي وغير ممنهج، أدّى إلى ضعف النفوذ الخليجي في المشرق العربي مقابل نفوذ إيران وتركيا. وتخلص الورقة إلى أن تحويل هذا النفوذ إلى حالة مستدامة وذات تأثير يقتضي مشروعاً تكاملياً عابراً للحدود مبنياً على إعادة تشكيل اقتصاد المشرق العربي من خلال القدرات الاقتصادية الخليجية بطريقة تؤثر مباشرة في الشرائح الاجتماعية العربية، إضافة إلى مواجهة العنجهية الإسرائيلية عبر أدوات الضغط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.



بلال عقل الصنيد

أستاذ القانون العام في كلية القانون الكويتية العالمية، ومستشار قانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت. حاصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة مونبلييه بفرنسا، ودكتوراه دولة في القانون من الجامعة اللبنانية. وعضو مجلس أمناء المركز اللبناني الدولي لحوكمة المناطق الاقتصادية. عمل مستشاراً قانونياً لمجلس الأعمال اللبناني في الكويت، ومستشاراً لمجلس الوزراء الكويتي ولجهات حكومية، خاصة في الكويت والعالم العربي، وهو مدرّب ومحاضر في عدد من المعاهد القضائية والقانونية والدبلوماسية، وكاتب مقال أسبوعي في جريدة "الجريدة" الكويتية. نشر عديد الكتب والمؤلفات والدراسات القانونية والأدبية.

حرية التعبير الرقمي والنظام العام: دراسة في القانون الكويتي والمقارن

تناقش هذه الورقة الإطار القانوني لحرية التعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي، انطلاقاً من تحوّل الفضاء الرقمي إلى "ساحة عامة" مؤثرة في تشكيل الوعي الجماعي، بما يستوجب تحقيق توازن بين الحق في التعبير وحماية النظام العام. وتتمثل الإشكالية المركزية في دراسة تقاطع حرية التعبير التقليدية والرقمية مع نظيرتها الرقمية، وآليات تنظيم المحتوى غير المشروع في البيئة الافتراضية. اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة مع التركيز على النموذج الكويتي في سياق التجارب الدولية. وتوصلت نتائجها إلى أنّ النظام القانوني المتّبع يقوم على مقارنة مزدوجة تجمع بين التجريم الجزائي والضبط الإداري، بما يعكس إدراكاً متزايداً لمخاطر الانفلات الرقمي مع السعي إلى تحقيق الموازنة بين متطلبات الحماية القانونية وضمان الحقوق والحريات الدستورية.



تشارل حرب

أستاذ علم النفس الاجتماعي والسياسي في معهد الدوحة للدراسات العليا. قدّم استشارات بحثية لعدد من المنظمات الدولية، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، وغيرها من الوكالات العاملة في مجال الإغاثة والتنمية في المنطقة العربية. تتركز أبحاثه في الديناميات الاجتماعية والسياسية والتماسك الاجتماعي في المنطقة العربية. أنجز عدداً من الدراسات عن الطائفية والهويات الاجتماعية، والعلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ودعم تنظيم الدولة الإسلامية، والتماسك الاجتماعي في عدد من الدول العربية. يعمل على توظيف تحليلات البيانات الضخمة وخوارزميات التعلم الآلي لاستكشاف ديناميات العلاقات بين المجموعات وأنماط العنف. من أحدث أعماله المنشورة بحث مشترك بعنوان:

"Psychology in the Arab Region: A Critical Perspective on Challenges and Ways Forward" (*Association for Psychological Science*, 2022); "From Protests to Polls: A Study on Voting Intentions in Lebanon" (*Political Psychology*, 2025).

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإن العلاقات التي تتشكّل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتها أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقديم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإن التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدّد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وترتبط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلّل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيّم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظل محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



حاتم اليافعي

باحث وقانوني عُمانِي، حاصل على البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الإمارات العربية المتحدة. يعمل حالياً باحثاً قانونياً في الشركة العُمانية للاتصالات. تتركز اهتماماته البحثية في دراسات الانتقال الديمقراطي وعلم الاجتماع السياسي في دول الخليج العربية، وقضايا مقاومة التطبيع الشعبي في هذه الدول مع الكيان الصهيوني. له مساهمات في صحف محلية ومنصات إلكترونية عربية، وقد شارك في تأسيس عدة مبادرات ثقافية بسلطنة عُمان وتنظيمها.

أثر وسائط التواصل الاجتماعي في إعادة إنتاج العصبية القبلية في محافظة ظفار: انتخابات مجلس الشورى 2023 في صلالة نموذجاً

تهدف هذه الورقة إلى تعرّف أثر وسائط التواصل الاجتماعي في إعادة إنتاج العصبية القبلية في محافظة ظفار بسلطنة عُمان، في صلالة تحديداً، من خلال دراسة حالة انتخابات مجلس الشورى في دورته العاشرة (2023-2027)، بوصفها نموذجاً شهد أعلى عدد من الناخبين المسجّلين في السجل الانتخابي والمصوتين في سلطنة عُمان، بنسبة مشاركة عالية تجاوزت 84 في المئة. وتطرّح الورقة عدداً من التساؤلات، منها: ما مدى تأثير الحملات الانتخابية الرقمية في حدة الاستقطاب والتعصب بين التكتلات الانتخابية القبلية الثلاثة المتنافسة على مقعدَي ولاية صلالة، والتي تشبه في هيكلتها وتنظيمها الأحزاب السياسية؟ وما تأثير الحملات الرقمية في المشاركة في التصويت وانعكاساتها على المجتمع المحلي وسلوك الناخبين؟ تُعد القبيلة من أكثر الانتماءات حضوراً في المخيال الاجتماعي؛ فالتعبير عن الهوية القبليّة بالنسبة إلى الفرد يُعدّ ذا قيمة اجتماعية، ومدلولاً ثقافياً وتاريخياً في المجتمع العُماني. ثمّ إن للقبيلة حضوراً مؤسسياً تعترف به رسمياً وضمنياً من خلال صور وأشكال متعددة. وعادةً ما تسعى القبائل لأن يكون لها تمثيل حكومي أو نيابي للحفاظ على مصالحها أو من أجل تأكيد مكانتها. وتُعدّ انتخابات مجلس الشورى ذات أهمية في تعزيز هذه المكانة على مستوى الدولة والمجتمع، لا سيما في سياق التطور التكنولوجي المتسارع وما يصاحبه من تحولات في العلاقات الاجتماعية وأنماط التفكير. وهكذا، كان لوسائط التواصل الاجتماعي تأثير في ممارسات الأفراد الانتخابية، واستحدثت لهم أدواراً مجتمعية، وفُرّضت عليهم تحديات عديدة.



خالد بن عبد العزيز الخليفي

دبلوماسي وأكاديمي متخصص في العلاقات الدولية، مع تركيز خاص على دراسات الدول الصغيرة ومفهوم القوة الذكية. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية والعلوم السياسية من الجامعة الوطنية الأسترالية. شغل، منذ عام 2016، مناصب متعددة في وزارة الخارجية القطرية. يعمل حالياً خبيراً أول في مركز أبحاث السياسة الدولية CIPR. حاضر في العلاقات الدولية ودراسات الخليج والأمن والقانون الدولي في جامعة قطر.

التعددية المصغرة في الخليج: نمط تعاون جديد في سياق تحولات المشرق العربي

تشهد منطقة الخليج العربية تحولاً في أنماط التعاون الإقليمي في سياق التحولات العميقة التي يمرّ بها المشرق العربي؛ إذ بدأت التكتلات التقليدية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تفقد جانباً من زخمها لمصلحة صعود نماذج "التعددية المصغرة" Minilateralism، بوصفها إطاراً بديلاً من التنسيق بين عدد محدود من الدول ذات المصالح المشتركة. وتحتجّ بأن هذا التحول يمثّل استجابة واقعية للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المتسارعة في المشرق العربي والخليج معاً؛ فهو يتيح قدرًا أكبر من المرونة في بناء شراكات نوعية وفعّالة، من دون الارتهان لمنطق الإجماع الكامل بين جميع الأطراف. وتسلب الورقة الضوء على ملامح هذا التحول من المستوى الخليجي إلى المستوى الإقليمي الأوسع، ولا سيما من خلال الانتقال من الأطر الإقليمية التقليدية إلى مجموعات تعددية مصغرة تتيح مجالاً أوسع للتوافق بشأن أهداف سياسية مشتركة، وتنسيق السياسات الخارجية، والانخراط في جهود الوساطة وحل النزاعات، مع استشراف مستقبل هذه الديناميات استناداً إلى التركيز على الفرص والمخاطر المرتبطة بها. وتناقش الورقة كيفية مساهمة هذه الصيغة في تعزيز الاستقرار الإقليمي وفتح آفاق جديدة للتكامل، بعيداً عن البنى الإقليمية الثقيلة التي لم تعد قادرة على مواكبة التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة.



خليفة الكواري

عضو هيئة تدريس في أكاديمية شرطة قطر، وحاصل على الدكتوراه في القانون الدولي في جامعة برادفورد في المملكة المتحدة. أكمل تدريباً متخصصاً في العمليات السيبرانية في مركز التميّز الدفاعي السيبراني التعاوني التابع للناو، والأكاديمية الدولية للقانون السيبراني. تشمل اهتماماته البحثية قانون العمليات السيبرانية الدولي، ومجالات التعاون الإقليمي في العمليات السيبرانية، مع التركيز على بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى قضايا السيادة السيبرانية وتطبيقات حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي.

التحديات السيبرانية الخليجية في سياق تحولات المشرق العربي: نحو دبلوماسية إقليمية فاعلة

تتناول هذه الورقة التحديات الأمنية السيبرانية الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المشرق العربي، التي أدت إلى بروز "الفضاء السيبراني الرمادي" الذي تتداخل فيه أدوار الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. وتشير الورقة إلى أن الهجمات السيبرانية أصبحت أداة رئيسة في الصراعات الإقليمية؛ ما جعل البنى التحتية الحيوية لدول الخليج عرضة لتهديدات متزايدة تتسم بصعوبة الإسناد وضعف الردع. وتنطلق الورقة من إشكالية مفادها أن هذه التهديدات تتجاوز قدرات الاستراتيجيات الوطنية المنفردة، وهو أمر يجعل الحاجة إلى بناء منظومة إقليمية مشتركة للأمن السيبراني ملحّة جداً. وتعتمد الورقة على المنهج التحليلي المقارن من أجل تقييم فاعلية الاستراتيجيات السيبرانية في السعودية والإمارات وقطر بشأن مواجهة التهديدات العابرة للحدود. ويكشف التحليل أن غياب آليات التنسيق والعمل المشترك، على الرغم من التقدم التقني اللافت في هذه الدول، يمثل فجوةً بنيوية تحدّ من قدرة المنطقة على تحقيق أمن سيبراني مستدام. وتخلص الورقة إلى أن الحلول التقنية وحدها غير كافية، وأن التحصين الحقيقي للأمن الإقليمي يتطلب انتقال دول الخليج من موقع المتلقي إلى صانع المعايير في مجال الأمن السيبراني الدولي. ومن ثم، توصي بتأسيس منظومة "درع سيبراني خليجي" تعمل بوصفها نظيراً رقمياً لقوات درع الجزيرة، وتشكّل الإطار المؤسسي للدبلوماسية السيبرانية الخليجية القادرة على حماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن الإقليمي في مواجهة التهديدات المتزايدة.



راشد المهدي

زميل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. خبير في قطاع الدفاع والاستشارات في مجال المخاطر الجيوسياسية. تشمل اهتماماته البحثية أمن الدول الصغيرة، وتطوير قطاع الدفاع، والاستقرار الإقليمي، والشؤون الاستراتيجية. شارك في مناقشات إقليمية وعالمية، قدم من خلالها رؤى متعلقة بالسياسات الأمنية والدفاعية.

الصراعات الإقليمية وتأثيرها في النظام الأمني الخليجي

تتناول هذه الورقة مفهوم "الوحدة الاستراتيجية" في الخليج العربي في أعقاب الحرب الإيرانية - الإسرائيلية، وما أفضت إليه من تحولات في موازين القوى الإقليمية والديناميات الأمنية. وتبحث في الكيفية التي أعاد بها هذا الصراع تشكيل تصورات التهديدات التقليدية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا سيّما فيما يتصل بإمكانات إيران العسكرية وقدراتها، واتساع نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية، وتصاعد خطورة الفواعل من غير الدول في المشرق. وتسعى الورقة لفهم تداعيات الحرب والتحوّلات المحتملة في بيئة دول المجلس منذ توقّف المواجهة المباشرة؛ من خلال إعادة تقييم البنية الأمنية الخليجية الراهنة واستكشاف مدى قدرتها على استيعاب القوى الإقليمية والتكيف معها، وإن كانت تواجه تحديات تأسيسية وبنوية تحدّ من فاعليتها. وفي هذا السياق، تناقش الورقة كيفية اختبار هذه التطوّرات لصلابة النظام الأمني الخليجي، وتُعنَى بالسؤال الآتي: أتنجح اللحظة الراهنة لفرصة لتقارب دول الخليج نحو تبني رؤية استراتيجية مشتركة، أم أن تباين الأولويات الوطنية سيظلّ عائقاً يحول دون أيّ عمل جماعي مستدام؟ وتسأل الضوء على أبرز مجالات التعاون الأمني الممكنة على المدى القصير، مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الدفاعات الجوية والصاروخية، وتفعيل آليات الأمن البحري، وتطوير منظومات الإنذار المبكر المشتركة. وتبحث، أيضاً، في الخطوات البعيدة المدى اللازمة لبناء نموذج أمني خليجي متكامل يتجاوز حدود التدريبات العسكرية والبحرية التقليدية نحو التخطيط المؤسسي المنسق وبناء القدرات الإقليمية المشتركة.



راشد النعيمي

يشغل منصب قائد مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للقوات المسلحة القطرية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية. شغل عددًا من المناصب القيادية، وقدم بحوثًا عديدة على المستويين الوطني والدولي، شارك في مؤتمرات وندوات وورش عمل محلية ودولية متخصصة في الدراسات الاستراتيجية. عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومحمّد في "مجلة الشرق الأوسط" بالتعاون مع مركز ORSAM التركي. صدر له ثلاثة مؤلفات تناولت قضايا الأمن والاستراتيجية، هي: "العولمة الإعلامية والسياسات الأمنية"; "دول مجلس التعاون الخليجي: نحو رؤية استراتيجية"; "عسكرة الدول".

استراتيجيات الدفاع الخليجي في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي

انطلاقاً من المشهد الإقليمي العام، تبحث هذه الورقة في سبل إعادة صياغة دول الخليج لتعريف استراتيجياتها الأمنية الجماعية في سياق النظام العالمي المتغيّر، وتناقش سبل تأثير الإدارة الأميركية الجديدة، وصعود الصين وبروزها قوّة عالمية، وتنامي التعاون بين روسيا والصين على حسابات دول الخليج الاستراتيجية. وتجادل الورقة بأنّ النهج الجديد لإدارة دونالد ترامب بشأن السياسة الخارجية، بما في ذلك تراجع الولايات المتحدة عن موقفها الانعزالي وتطوّر طبيعة توقّعاتها من حلفائها الخليجين، يستدعي تقييماً خليجياً دقيقاً، وتستعرض أثر هذه التحوّلات في البنية الأمنية الخليجية - لا سيّما أن الولايات المتحدة لا تزال الضامن الأمني الرئيس لها - وأثرها في طبيعة انخراط دول الخليج في محيطها الإقليمي. وتناقش تداعيات ذلك كلّ على الخيارات الدفاعية الخليجية؛ إذ تحلّل سبل موازنة دول مجلس التعاون الخليجي بين مكتسبات تعزيز التعاون مع الصين، بما في ذلك نقل التكنولوجيا من جهة، وتحديّات التنافس الأميركي - الصيني المتنامي من جهة أخرى. وتبحث الورقة، أيضاً، في تأثير العلاقات الروسية - الصينية المتنامية في استقلالية دول الخليج الاستراتيجية، ثمّ تهتمّ بالتوازن الدقيق بين مطلب الاستقلالية وضرورة تعزيز أواصر التعاون الدولي لضمان استقرار المنطقة، بالتوازي مع بناء قدرات ذاتية تقلّل من الاعتماد على الشركاء الخارجيين.



رفيعة بنت سلمان الطالعي

باحثة وصحافية متخصصة في قضايا حقوق المرأة والنوع الاجتماعي في منطقة الخليج. حاصلة على الدكتوراه في دراسات الخليج من جامعة قطر. تشغل حالياً وظيفة "منتج أول" في مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان. عملت رئيسة تحرير ببرنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بواشنطن. تتمحور أبحاثها الأكاديمية حول المشاركة السياسية للمرأة، وتمثيل النساء في الأدب والإعلام، ودور منظمات المجتمع المدني. شاركت في تأليف العديد من الدراسات والتقارير، ومن بينها تقارير لمنظمتي فريدم هاوس Freedom House وأيركس IREX، إضافة إلى فصول في كتب جماعية تتناول موضوعات المرأة في الإعلام والسياسة والأدب الخليجي.

وسائط التواصل الاجتماعي وقضايا الجندر في الخليج

تهدف هذه الورقة إلى تحليل كيفية استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في الخليج لمناهضة المدافعات عن حقوق المرأة، ومحاربة النسوية بوصفها خطاباً وفعالاً اجتماعياً وسياسياً. وتسعى لتبيين أن وسائط التواصل ليست أدوات تقنية فحسب، بل هي أيضاً فضاءات مشبعة بالسلطة والرمزية يستخدمها فاعلون مختلفون (أفراداً ومؤسسات) لإعادة إنتاج القيم الأبوية وتهميش الخطابات النسوية من خلال العنف الرقمي والملاحقة والتشهير. وتعتمد الورقة على المنهج التحليلي النقدي المتعدد المستويات، وهو منهج يجمع بين تحليل الخطاب الرقمي ودراسة الحالة والمقاربة الجندرية، وتحلل محتوى الحملات الرقمية المعادية للنسوية، وتفاعلات المتابعين مع حسابات ناشطات خليجيات على منصات من قبيل "إكس" و"إنستغرام"، للكشف عن أنماط التفاعل الجندري وأشكال العنف الرمزي والرقمي الموجهة ضد النساء. ويوظف التحليل الجندري إطاراً نظرياً لفهم كيفية إعادة إنتاج السلطة الأبوية عبر الوسائط الرقمية، وكيفية تطوير النساء استراتيجيات مقاومة رقمية في بيئات اجتماعية محافظة. وتناقش الورقة آليات المقاومة الرقمية التي تتبناها المدافعات عن حقوق المرأة، واستراتيجيات الخطاب والتواصل التي تسعى لخلق فضاءات أكثر شمولاً وعدالة، على الرغم من القيود القانونية والاجتماعية المفروضة. ويظهر التحليل كيفية تشكّل ديناميات التفاعل الجندري في وسائط التواصل ضمن سياق خليجي يوازن بين الانفتاح التكنولوجي والمحافظة الاجتماعية؛ ما يجعل الفضاء الرقمي مجالاً لصراع رمزي مكثف بين الحدثة والتقليد. وتخلص الورقة إلى أن فهم علاقة هذه الوسائط بقضايا الجندر في الخليج يتطلب تجاوز النظرة التقنية، والنظر إليها بوصفها مكونات أساسية في هندسة المجال المدني والسياسي.



زينب محمد الغريبي

باحثة تربوية في وزارة التربية والتعليم العُمانية. حاصلة على الدكتوراه في فلسفة التربية من جامعة غلاسكو الإسكتلندية عام 2024. عملت باحثة ضمن فرق بحثية في مشروعين بحثيين، أحدهما مؤلته جامعة السلطان قابوس، والثاني وزارة التنمية الاجتماعية. تركز اهتماماتها البحثية على التربية على المواطنة والهوية الوطنية، وانتقال الأطفال من الروضة إلى الصف الأول. نشرت أبحاثاً علمية باللغتين العربية والإنكليزية في مجالات التربية على المواطنة والهوية الوطنية والطفولة. وشاركت بأوراق عمل في مؤتمرات دولية في لبنان والجزائر والبحرين والكويت والولايات المتحدة الأميركية والبرازيل. من أحدث دراساتها: "احتياجات الأطفال العُمانيين في الصف الأول خلال مراحل الانتقال من الروضة إلى المدرسة الابتدائية: دراسة إثنوجرافية" (نشر مشترك، 2023).

إعادة إنتاج حقائق الهوية الوطنية العمانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من منظور نظرية تسويق الأمة

ترتبط الهوية الوطنية لأي دولة ارتباطاً وثيقاً بهوية شعبها، ما يستدعي تنسيق جهود إعادة تشكيل الهوية الوطنية وتعزيزها بدقة لضمان تحقيق النتائج المرجوة. ويبنى "التصور الذاتي للهوية" على إدراك الأمة لذاتها من جهة، وعلى كيفية إدراك الآخرين لها، من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض على القائمين على تنفيذ رؤية عُمان 2040 إدراك أنّ سرديات بناء الهوية يجب أن تتبع من تعبير صادق عن الهوية الحقيقية للمجتمع. غير أنّ مفهوم "الهوية الحقيقية" يظل قابلاً للنقاش، باعتباره نتاجاً لتفسير الأفراد لثقافتهم وتاريخهم وفهمهم لها. تنطلق هذه الورقة الاستطلاعية من فرضية مفادها أنّ ما يعبر عنه العُمانيون عبر شبكات التواصل الاجتماعي يُعدّ انعكاساً لما يعتقدون أنّه "حقيقي" عن أنفسهم. من هذا المنطلق، لم تعد عملية بناء الهوية، في ظل تنامي حضور الأجيال العُمانية على منصات التواصل، شأنًا حكوميًّا صرفًا بل باتت عملية تشاركية بين الدولة والمجتمع، يساهم فيها الطرفان في ترسيخ الهوية وصياغة سردياتها، وفي تشكيل العلامة التجارية الوطنية. وتهدف هذه الورقة إلى رصد الحقائق المرتبطة بالهوية الوطنية العُمانية كما تُبنى عبر شبكات التواصل الاجتماعي، سواء من منظور رسمي أو من منظور شعبي، يمثله المستخدمون النشطون على هذه المنصات، وذلك من خلال إطار نظرية "تسويق الأمة". وقد تحقّق هذا الهدف عبر تحليل محتوى المنشورات ذات الصلة بالهوية الوطنية على منصة "إكس"، خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2025. وأظهرت النتائج توافقاً ملحوظاً بين السرديتين الرسمية والشعبية فيما يتعلق بصياغة حقائق الهوية الوطنية العُمانية، بحيث تعكس ما يعتقد العُمانيون أنّه يمثّل حقيقتهم، ويودّون تقديمه للعالم. ويشير هذا التوافق إلى مستوى متقدّم من الوعي الشعبي بالهوية والتاريخ، وقدرة الأفراد على توظيف شبكات التواصل في تقديم صورة إيجابية وفاعلة عن بلدهم.



سارة بدران

طالبة دكتوراه في الإنسانيات الرقمية بجامعة كامبريدج. حاصلة على الماجستير في الإنسانيات الرقمية، أيضًا، من الجامعة نفسها. عضو في مجموعة طلاب مركز الحوكمة وحقوق الإنسان CGHR. اشتغلت بمشروعات تتعلق بالتحيز الخوارزمي وأشكال مقاومته. تتمحور أبحاثها حول التحيزات العرقية والاستعمارية في نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي. لها منشورات أكاديمية، وغير أكاديمية، عديدة؛ تشمل فصولاً في كتب، ومقالات في دوريات، ومدونات بحثية تتناول قضايا تحيز الذكاء الاصطناعي، وأسواق العمل، والتعليم العالي، وحيادية التكنولوجيا، والتحديات المرتبطة بأنظمة التعرف إلى الوجوه.

هل ينبغي إخضاع وسائل التواصل الاجتماعي للرقابة التنظيمية؟ اعتبارات أخلاقية متعلقة بالتسويق عبر المؤثرين في دول مجلس التعاون

تعتمد هذه الورقة تحليلاً نقدياً لمحتوى الوثائق والسياسات التنظيمية؛ من أجل بحث إن ينبغي إخضاع وسائل التواصل الاجتماعي لإشراف تنظيمي أكثر صرامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع التركيز على الأبعاد الأخلاقية لممارسات التسويق عبر المؤثرين. وتجادل الورقة بأنّ للمؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي قدرةً كبيرة على التأثير في سلوك المستهلك، وأنهم غالباً ما يطمسون الحدود بين المحتوى الشخصي والإعلان الممول. وباستخدام مقارنة تحليلية مقارنة، تبحث في أهداف هذه الأنظمة التنظيمية وألياتها، وفي التحديات التي تعترض تنفيذها، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية بطريقة أوسع. وتشير النتائج الأولية إلى أنّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد تبنتا أنظمة شاملة للترخيص والإفصاح، في حين لا تزال دولة قطر في مرحلة انتقالية؛ فهي تعتمد على قوانين عامة لحماية المستهلك والإعلام. وتُختتم الورقة بتوصيات تدعو إلى توحيد اللوائح التنظيمية على مستوى دول مجلس التعاون على نحو يحقق توازناً بين الابتكار والشفافية وحقوق المستهلك.



سحر خميس

أستاذة مشاركة في قسم الاتصال بجامعة ماريلاند في الولايات المتحدة. حاصلة على الدكتوراه في الإعلام الجماهيري والدراسات الثقافية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. شغلت منصب رئيس قسم الإعلام في جامعة قطر، وهي متحدثة عامة، ومقدمة برامج، ومحللة ومعلقة إعلامية في العديد من وسائل الإعلام الدولية. تشغل حاليًا منصب رئيس رابطة المربين في الاتصال العربي – الأميركي AUSA، وهي الرئيسة السابقة لقسم الاتصال الروحي في الرابطة الوطنية للاتصال NCA. وتشمل منشوراتها كتابين شاركت في تأليفهما، هما: *Islam Dot Com: Contemporary Islamic Discourses* (2009) و *in Cyberspace: Egyptian Revolution 2.0: Political Blogging, Civic Engagement, and Citizen Journalism* (2013)، إضافة إلى كتاب شاركت في تحريره هو: *Arab Women's Activism and Socio-Political Transformation: Unfinished* (2018) و *Gendered Revolutions* (2018)، وعشرات المنشورات بلغات ست. نالت عددًا من الجوائز الأكاديمية والمهنية المرموقة.

الفضاءات الرقمية للنشاط السياسي في الشتات: أصوات من الخليج

شهد الشباب العرب انخراطًا متزايدًا في النشاط السياسي عبر ظاهرة الناشطة الإلكترونية Cyberactivism، وهي ظاهرة تعتمد على المنصات الرقمية، مثل "فيسبوك" و"إكس"، من أجل تسهيل التعبئة وتمهيد الطريق للتغيير، من خلال دورهم بوصفهم محفزين للأنشطة السياسية على الأرض ومحركين ومنظمين لها. لكن الأنظمة الاستبدادية استغلت، في سياق تصاعد القمع السياسي في المنطقة العربية، المنصات ذاتها لإسكات أصوات الاحتجاج. ويسمى هذا التحول "الاستبداد الرقمي"، وقد تزامن مع بروز ظاهرة موازية تمثلت في مقاومة عربية في الشتات. وتسلط الورقة الضوء على هذه الظواهر المتنامية وأثارها في الشباب الناشطين في منطقة الخليج، وكيفية توظيفهم المنصات الرقمية في ممارسة نشاطهم السياسي ومقاومتهم من مواقعهم في الشتات. وتستكشف نطاق الأنشطة الواسع التي ينخرط فيها شباب الخليج من خارج أوطانهم تجنبًا لقمع الأنظمة وملاحقاتها، وتستعرض أمثلة ذات صلة توضح أنماط المقاومة والنشاط السياسي وأساليبها وسياقاتها وتجلياتها وانعكاساتها. ثم تقدم قراءة في المسارات المستقبلية المحتملة لنشاط الشباب الخليجي، سواء كان ذلك في الفضاء الرقمي أو المجال الواقعي.



سلطان الخليفي

باحث أول في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، يركز في أبحاثه على قضايا الوساطة وحل النزاعات. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة غلاسكو في المملكة المتحدة. تتركز أبحاثه في السياسة الخارجية القطرية، مع اهتمام خاص بدور قطر في الوساطة وحفظ السلام، ويسعى من خلال أبحاثه لتعميق فهم استراتيجياتها الدبلوماسية ومساهماتها في حل النزاعات الإقليمية والدولية.

تحولات المشرق وإعادة تشكيل علاقات دول الخليج بالدول الكبرى: مقاربة من منظور تعزيز المكانة

شهدت المنطقة خلال العقد الأخير تحولات جذرية أعادت رسم التوازنات الإقليمية (انهيار الدولة في عدد من البلدان، واهتزاز الثقة بالالتزامات الأمنية الأميركية، وصعود الفاعلين من غير الدول). وقد نجم عن هذا الأمر فراغ استراتيجي أعاد تعريف أدوار دول الخليج العربية. تنطلق هذه الورقة من فرضية أن هذه الدول، وفي مقدمتها قطر والسعودية والإمارات، استجابت لهذه التحولات؛ ليس بدافع أمني أو مصلحي ضيق فحسب، بل من خلال سلوك يهدف إلى تعزيز المكانة في نظام عالمي يتجه نحو التعددية القطبية أيضاً. وفي هذا السياق، تعتمد الورقة على نظرية تعزيز المكانة التي ترى أن الدول تسعى للاعتراف الدولي بمكانتها؛ بوصف ذلك وسيلة لتحقيق الأمن والشرعية، وليس عبر القدرات المادية وحدها. ومن ثمّ، تدرس الورقة أنماط تفاعل دول الخليج مع القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا، بالنظر إلى أنها مساعٍ متميزة لإعادة تعريف الذات والموقع في النظام الدولي. فقد سعت قطر لتعزيز مكانتها عبر دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، بينما ركزت السعودية على إعادة تموضعها الاستراتيجي استناداً إلى موازنة علاقاتها بين الغرب والشرق وتأكيد دورها القيادي العربي، في حين استخدمت الإمارات أدواتها الاقتصادية والعسكرية لتكريس صورتها بوصفها قوة طموحة وعصرية. وتخلص الورقة إلى أن التحولات في المنطقة منحت دول الخليج "فرصة تاريخية" لإعادة إنتاج مكانتها، وأن تفاعلها مع القوى الكبرى يعكس بحثاً عن الاعتراف وتعزيز المكانة بقدر ما يعكس اعتبارات القوة والأمن. وبذلك تفتح الورقة أفقاً جديداً لفهم السياسة الخارجية الخليجية؛ من جهة أنها تعبير عن سياسات تعزيز المكانة في بيئة إقليمية ودولية متغيّرة.



سمية اليعقوبي

باحثة في دراسات الصحافة والإعلام، وطالبة دكتوراه في الاتصال الرقمي بجامعة السلطان قابوس. حاصلة على الماجستير في الصحافة والنشر الإلكتروني من الجامعة نفسها عام 2017. يجمع عملها الحالي بين البحث الأكاديمي والممارسة الصحافية المستقلة، مع تركيز خاص على قضايا المرأة والمواطنة الرقمية والتعبير السياسي في الفضاء العام الخليجي على المنصات الرقمية. وتشمل اهتماماتها البحثية المنصات الرقمية ونظريات الفضاء العام وتحولات الاتصال في المجتمعات الخليجية.

خطابات المواطنة في النقاشات الافتراضية العُمانية فعلاً استراتيجياً لاتواصلياً: منصة "إكس" نموذجاً

تمثل المنصات الرقمية في سلطنة عُمان مجالاً لتوازٍ مستمر بين خطابات الدولة من خلال مؤسساتها التنفيذية مع خطاب المواطنين الذين يستخدمون هذه المنصات بكثافة، ويعتمدون عليها على أنها بدائل حياتية للترفيه والتعبير عن الذات. وتختبر هذه الورقة العلاقة بين المنصات التي أصبحت فضاءات عمومية للتفاوض حول القضايا ومفتوحة على العالم وبين رمزية حضور الدولة واستحواذها على خطابات الحقوق والواجبات في إطار مشروعية خطاب المواطنة. وتستكشف، بناءً على قراءة أبرز أنواع التعبير في وسوم المواطنة، حالة الأفعال الكلامية لخطاب المواطنة والسلطة الرمزية لهذا الخطاب وأبرز منطلقاته الاتصالية، وتستعين بمنهجية يورغن هابرماس وتحليل المواطنة نقدياً من أجل تحديد رمزية الخطابات واستراتيجيته التي تحرك المواطنين الرقميين العُمانيين للتعبير عن حقوقهم ومطالبهم المشروعة. وتتبنى الورقة منهجاً نقدياً لخطاب المواطنة الرقمية في ضوء علاقته بمصالح الدولة وشرعيتها السياسية وأساس علاقتها بالمواطنين.



سيف بن ناصر المعمرى

أستاذ الدراسات الاجتماعية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس. حاصل على الدكتوراه من جامعة غلاسكو في المملكة المتحدة عام 2009. شارك في مشاريع بحثية في مؤسسات مختلفة مثل مركز كارنيغي للشرق الأوسط ومنظمة اليونسكو. نال عدداً من الجوائز، من بينها المركز الأول لجائزة خليفة التربوية عام 2022، وجائزة قائد المجموعة البحثية المتميزة بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس للأعوام 2018، 2020، 2021، و2024، وجائزة الباحث المتميز بالكلية عام 2020. صُنّف ضمن الباحثين الأكثر تأثيراً في العلوم التربوية في الوطن العربي عامي 2021 و2022. تتركز اهتماماته البحثية في تعليم المواطنة، والمواطنة العالمية، والهوية الوطنية في سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. له عديد الدراسات المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، إضافة إلى مجموعة من الكتب. نُشر له حديثاً فصل بعنوان "الهوية الوطنية في عُمان: أمة تبحث عن مستقبل"، ضمن كتاب "عُمان المعاصرة: السلطان والشعب وإرث السلام".

إعادة إنتاج حقائق الهوية الوطنية العمانية عبر وسائط التواصل الاجتماعي من منظور نظرية تسويق الأمة

ترتبط الهوية الوطنية لأي دولة ارتباطاً وثيقاً بهوية شعبها، ما يستدعي تنسيق جهود إعادة تشكيل الهوية الوطنية وتعزيزها بدقة لضمان تحقيق النتائج المرجوة. ويبنى "التصور الذاتي للهوية" على إدراك الأمة لذاتها من جهة، وعلى كيفية إدراك الآخرين لها، من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض على القائمين على تنفيذ رؤية عُمان 2040 إدراك أنّ سرديات بناء الهوية يجب أن تتبع من تعبير صادق عن الهوية الحقيقية للمجتمع. غير أنّ مفهوم "الهوية الحقيقية" يظل قابلاً للنقاش، باعتباره نتاجاً لتفسير الأفراد لثقافتهم وتاريخهم وفهمهم لهما. تنطلق هذه الورقة الاستطلاعية من فرضية مفادها أنّ ما يعبر عنه العُمانيون عبر شبكات التواصل الاجتماعي يُعدّ انعكاساً لما يعتقدون أنّه "حقيقي" عن أنفسهم. من هذا المنطلق، لم تعد عملية بناء الهوية، في ظل تنامي حضور الأجيال العُمانية على منصات التواصل، شأنًا حكوميًّا صرفاً بل باتت عملية تشاركية بين الدولة والمجتمع، يساهم فيها الطرفان في ترسيخ الهوية وصياغة سردياتها، وفي تشكيل العلامة التجارية الوطنية. وتهدف هذه الورقة إلى رصد الحقائق المرتبطة بالهوية الوطنية العُمانية كما تُبثّ عبر شبكات التواصل الاجتماعي، سواء من منظور رسمي أو من منظور شعبي، يمثله المستخدمون النشطون على هذه المنصات، وذلك من خلال إطار نظرية "تسويق الأمة". وقد تحقّق هذا الهدف عبر تحليل محتوى المنشورات ذات الصلة بالهوية الوطنية على منصة "إكس"، خلال شهرَي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2025. وأظهرت النتائج توافقاً ملحوظاً بين السرديتين الرسمية والشعبية فيما يتعلق بصياغة حقائق الهوية الوطنية العُمانية، بحيث تعكس ما يعتقد العُمانيون أنّه يمثّل حقيقتهم، ويودّون تقديمه للعالم. ويشير هذا التوافق إلى مستوى متقدّم من الوعي الشعبي بالهوية والتاريخ، وقدرة الأفراد على توظيف شبكات التواصل في تقديم صورة إيجابية وفاعلة عن بلدهم.



شيماء العيسائي

أخصائية تواصل رقمي في صندوق الحماية الاجتماعية في عُمان، وكاتبة في معهد الجزيرة للإعلام (في مجلة "الصحافة").
حاصلة على الماجستير في العلوم الإنسانية والمجتمعات الرقمية من جامعة حمد بن خليفة، والبيكالوريوس في الإعلام.
باحثة مستقلة في مجالات الإنسانيات الرقمية والمجتمعات، والصحافة والإعلام، والأنثروبولوجيا الرقمية.

العصبية في الفضاء الرقمي: ثقافة الإلغاء بين مستخدمي منصّتي "إكس" و"تيك توك" الخليجيين

قبل مئة عام، قدّم عبد الرحمن بن خلدون مفهوم العصبية بوصفه دمجًا للأبعاد الاجتماعية والسياسية والجغرافية في إطار واحد من التضامن والشعور الجمعي والتماسك. وفي دول الخليج الحديثة، امتدّ هذا المفهوم ليتداخل مع الفضاء العمومي الرقمي، مُنتجًا تصوّرات للهوية والقومية الرقمية. وتتأسس الهوية الجماعية في الفضاء الرقمي الخليجي على مرتكزين أساسيين، هما: الدين والوطنية، وهو ما يستفز، في كثير من الأحيان، مشاعر العداة تجاه "الأخر" الذي قد يُنظر إليه بوصفه تهديدًا محتملاً للدولة أو الدين أحيانًا، وتهديدًا للتقاليد والقيم أحيانًا أخرى. وعلى الرغم من أنّ ثقافة الإلغاء Cancel Culture في منصات التواصل ليست ظاهرة خاصة بالخليج وحده، فإنّ دوافعها وعواملها المحرّكة في السياق الخليجي تُعدّ مميّزة ومرتبطة بعمق بالمفهوم الخلدوني للعصبية. وفي هذا السياق، تستكشف هذه الورقة ثقافة الإلغاء في دول الخليج ومدى تجذُّر مفهوم العصبية في الفضاء الرقمي الخليجي، وإن كان يؤثر في سلوكيات المستخدمين ومواقفهم على المنصات الرقمية، على نحو يؤدّي إلى ممارستهم هذه الثقافة.



صفية الأمبوسعيدي

متخصصة في الإعلام تشتغل في شركة النفط العُمانية "أوكيو"، وشريكة في وكالة "شّدة" للمحتوى. حاصلة على الماجستير في العلوم الإنسانية والمجتمعات الرقمية من جامعة حمد بن خليفة، والبكالوريوس في اللغة الإنكليزية وأدابها من جامعة السلطان قابوس. تمتد خبرتها المهنية إلى مجالات الاتصال الاستراتيجي وبناء الهوية المؤسسية، وتتركز أبحاثها في الإنسانيات الرقمية والمجتمعات، والسرد الرقمي، والدراسات الثقافية.

العصبية في الفضاء الرقمي: ثقافة الإلغاء بين مستخدمي منصّتي "إكس" و"تيك توك" الخليجين

قبل مئة عام، قدّم عبد الرحمن بن خلدون مفهوم العصبية بوصفه دمجاً للأبعاد الاجتماعية والسياسية والجغرافية في إطار واحد من التضامن والشعور الجمعي والتماسك. وفي دول الخليج الحديثة، امتدّ هذا المفهوم ليتداخل مع الفضاء العمومي الرقمي، مُنتجاً تصوّرات للهوية والقومية الرقمية. وتتأسس الهوية الجماعية في الفضاء الرقمي الخليجي على مرتكزين أساسيين، هما: الدين والوطنية، وهو ما يستفز، في كثير من الأحيان، مشاعر العداء تجاه "الأخر" الذي قد يُنظر إليه بوصفه تهديداً محتملاً للدولة أو الدين أحياناً، وتهديداً للتقاليد والقيم أحياناً أخرى. وعلى الرغم من أنّ ثقافة الإلغاء في منصّات التواصل ليست ظاهرة خاصة بالخليج وحده، فإنّ دوافعها وعواملها المحرّكة في السياق الخليجي تُعدّ مميزة ومرتبطة بعمق بالمفهوم الخلدوني للعصبية. وفي هذا السياق، تستكشف هذه الورقة ثقافة الإلغاء في دول الخليج ومدى تجذّر مفهوم العصبية في الفضاء الرقمي الخليجي، وإن كان يؤثّر في سلوكيات المستخدمين ومواقفهم على المنصّات الرقمية، على نحو يؤدّي إلى ممارستهم هذه الثقافة.



صفية بنت سالم الهاشمية

باحثة اجتماعية. حاصلة على الماجستير في العمل الاجتماعي من جامعة السلطان قابوس. تعمل أخصائية دراسات استشرافية في المكتب الوطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد العمانية. عملت أخصائية في إدارة استراتيجيات البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومهتمة بتطوير مؤشرات البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. لها إسهاماتها في إعداد السياسة العامة لاقتصاد المعرفة في سلطنة عُمان، وشغلت مقررًا للفريق الوطني لتحسين أداء سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي. عملت أخصائية بحوث للبرنامج الاستراتيجي لبحوث المرصد الاجتماعي التابع لمجلس البحث العلمي (سابقًا). تتركز اهتماماتها البحثية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. نشرت أوراقًا علمية، كما شاركت في عديد المؤتمرات والمشاريع والفرق البحثية في المؤسسات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي.

تحوّلات التفاعل الرقمي للشباب العُمانيين مع القضية الفلسطينية بعد أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر: قراءة تحليلية

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تحوّلات التفاعل الرقمي لدى الشباب العُمانيين تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، التي أعادت حضور القضية بقوة في الخطاب العربي عمومًا، وفي سلطنة عُمان على وجه الخصوص، استنادًا إلى منهج وصفي تحليلي يجمع بين الأسلوبين الكمي والنوعي، من خلال استبانة إلكترونية طبّقت على عيّنة من 583 شابًا وشابة عُمانيين راوحت أعمارهم بين 18 و29 عامًا. وتُظهر أبرز النتائج تصاعدًا لافتًا في التفاعل الرقمي التضامني، خاصة عبر منصة إنستغرام، مع تفضيل متابعة التطورات عبر المحتوى المرئي، مثل مقاطع الفيديو والصور. وتبيّن أيضًا ارتفاع مستوى الوعي بالقضية نتيجة التغطية المكثفة في المنصات الرقمية، مع توفّق الإنانث في معدلات التفاعل، في حين لم تبرز فروق تُذكر بين الفئات العمرية. وتكشف أنّ الوعي بالقضية الفلسطينية، بعد أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر، تركز على الشخصيات الفلسطينية البارزة والمفاهيم السياسية الراهنة. وتستند الورقة إلى مقارنة يورغن هابرماس في تحليل الفضاء العام لفهم الفضاءات الرقمية بوصفها ساحات تواصلية تسهم في إعادة إنتاج الوعي الجمعي بالقضية، وإحياء الذاكرة السياسية، وتعزيز أشكال التضامن العابرة للحدود والأجيال.



ظافر العجمي

مدير مجموعة مراقبة أمن الخليج، وأستاذ في جامعة الكويت، ومحلل وباحث في قضايا أمن الخليج العربي. حاصل على الدكتوراه في أمن الخليج. عقيد ركن متقاعد من القوة الجوية الكويتية، وقد تخرّج في كلية كمبرلي للقيادة والأركان البريطانية في دورتها الأولى. من مؤلفاته: "أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، و"تاريخ الجيش الكويتي"، و"جيش الكويت في عصر مبارك الصباح". يكتب في صحف محلية وخليجية، ومعلق على الأحداث في العديد من القنوات.

كيف أعاد الخليج تقديم نفسه من التمويل إلى الفاعلية السياسية والدبلوماسية؟

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقدين الأخيرين تحولاً استراتيجياً عميقاً نقلها من مرحلة التركيز على الأمن الداخلي إلى مرحلة الانخراط الفاعل في القضايا الإقليمية والدولية، لتغدو وسيطاً مؤثراً وفاعلاً رئيساً في إدارة أزمات المنطقة والعالم. وقد نتج هذا التحول من تفاعل عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ في مقدمتها صعود قيادات شابة ذات مستوى تعليمي عالٍ ورؤية منفتحة، تبنّت سياسات ابتكارية ودبلوماسية استباقية، فضلاً عن التنافس الخليجي الإيجابي الذي أسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز النفوذ السياسي والإعلامي والدبلوماسي بالنسبة إلى دول المجلس. وقد اعتمدت هذه الدول على القوة الناعمة أداة رئيسة لترسيخ صورتها بوصفها قوى داعمة للسلام والاستقرار، وبرزت من خلال وساطاتها النشطة في عدد من الأزمات الدولية والإقليمية؛ من بينها الحرب الروسية - الأوكرانية، ومفاوضات غزة، ومبادرات السلام الأفغانية، وحوار إيران والغرب، فضلاً عن دورها في تسوية الأزمة الخليجية (2017-2021). وقد انتهجت هذه الدول سياسة تنويع الشراكات الدولية عبر توثيق علاقاتها مع الصين وروسيا، مع الحفاظ على توازنها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بطريقة تعكس اتجاهاً نحو تعزيز استقلالية القرار الخارجي. وفي مقابل ذلك، وظّفت دول الخليج مواردها الاقتصادية الضخمة لدعم جهود الوساطة، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتمويل مشروعات إعادة الإعمار؛ ما أسهم في رفع مكانتها السياسية والإنسانية على المستويين الإقليمي والدولي. غير أن استمرار هذا الدور المتنامي يفرض عليها مواجهة تحديات داخلية وإقليمية تتطلب إدارة متوازنة بين توسيع النفوذ الخارجي والحفاظ على الاستقرار الداخلي؛ من أجل ضمان استدامة مكانتها بوصفها قوة إقليمية صاعدة تسهم في صياغة ملامح النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط.



عبد الرحمن الباكر

باحث متعاون في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عضو هيئة التدريس في كلية القانون في جامعة قطر. حاصل على الماجستير في التاريخ من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل باحثاً في لجنة تدوين التاريخ الوطني في قطر. يتركز اهتمامه البحثي في التاريخ القانوني والاجتماعي لدول الخليج العربية، إضافة إلى جمع الذاكرة الشفوية المحلية وتصنيفها. شارك في تأسيس عدد من المبادرات والأنشطة الثقافية التي تعمل على تجسير العلاقة بين الأكاديميا والثقافة والمجتمع وإدارتها.

من الفقيه القانوني إلى المؤثر القانوني: البنى التقليدية للتقنين القانوني في مواجهة مؤثري وسائط التواصل الاجتماعي

تبحث هذه الورقة في التحول الذي شهده المشهد القانوني في قطر مع بروز فئة "المؤثرين القانونيين" على منصات التواصل الاجتماعي، وما ترتب على ذلك من إعادة تشكيل لأدوار التقنين القانوني التقليدي. وتنطلق من فرضية مفادها أنّ ضعف أدوات المؤسسات القانونية التقليدية وعجزها عن بناء قنوات تواصل فعّالة مع المجتمع أتاحا ظهور فاعلين يقدّمون المعرفة القانونية عبر وسائط رقمية، من دون أن يقود ذلك بالضرورة إلى نقلة نوعية في مضمون التقنين القانوني أو في طبيعته. فعلى الرغم من قرب الخطاب القانوني الرقمي من الجمهور واعتماده لغة أكثر بساطة ويسرّاً، أعاد إنتاج الإشكاليات ذاتها الموجودة في الخطاب المؤسسي، ومنها الاقتصار على عرض المعلومات القانونية بدلاً من تحويل القانون إلى موضوع للنقاش والحوار والمشاركة المجتمعية. وتسعى الورقة للإجابة عن أسئلة تتعلق بالفروق بين التقنين القانوني المؤسسي والشعبي، وحدود فاعلية المؤثر القانوني، وكيفية تأثير اختلاف مصادر الشرعية المهنية والاجتماعية في تشكيل الخطاب القانوني. وتعتمد منهجاً تحليلياً مقارنةً بين خطاب المؤسسات القانونية التقليدية وخطاب المؤثرين القانونيين في قطر، مؤطرةً ذلك بمفاهيم الوعي القانوني والثقافة القانونية والآخر القانوني والشرعية والوساطة المعرفية. وتخلص إلى أنّ التحول الرقمي لم ينجح بعد في نقل القانون من كونه منظومة من القواعد والالتزامات إلى كونه مجالاً للتفاعل الاجتماعي وبناء وعي قانوني تشاركي.



عبد الله الشايحي

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت. حاصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية من جامعة تكساس بأوستن في الولايات المتحدة. شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في دوريات عربية محكمة، من أبرزها كتاب "أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات وسيناريوهات المستقبل (2011-2018)" (الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)؛ وكتاب "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من جورج واشنطن إلى جورج بوش: 1789-1992" (آفاق للنشر، 2019) (الجزء الأول). أما الجزء الثاني، فغنوانه "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من نهاية الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب" (آفاق للنشر، 2022).

تداعيات طوفان الأقصى وتحولات المشرق العربي على دول الخليج العربية

تتناول الورقة تداعيات عملية "طوفان الأقصى" (تشرين الأول/ أكتوبر 2023) على المشرق العربي وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبرزة أن هذه العملية مثلت نقطة تحوّل استراتيجي أعاد تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات في المنطقة. فقد امتدت تداعياته من غزة إلى لبنان وسورية واليمن وإيران، ووصلت إلى الدوحة في قلب الخليج؛ ما كشف عن هشاشة منظومة الأمن الإقليمي وعمق التحولات الجارية. وتشير الورقة إلى أن إسرائيل فقدت تفوقها الأمني وسرديتها الأخلاقية والسياسية عالمياً، في مقابل صعود تأييد القضية الفلسطينية شعبياً ودبلوماسياً، وتزايد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. وتوضح أن الاعتداء الإسرائيلي على دولة قطر شكّل اختباراً غير مسبوق للتحالف الأميركي - الخليجي، بعد أن أخفقت الولايات المتحدة في منع الهجوم؛ وهو أمر يدفع دول الخليج إلى إعادة تقييم اعتمادها الأمني عليها، والتفكير في تنويع شراكاتها الدفاعية مع قوى كبرى مثل روسيا والصين وتركيا. ومن ناحية أخرى، برزت جهود خليجية لتقوية منظومة الدفاع المشترك من خلال قرارات مجلس الدفاع الخليجي في الدوحة المتعلقة بتكثيف التنسيق الاستخباراتي وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. وتسلط الورقة الضوء على تراجع النفوذ الإيراني بعد الضربات الإسرائيلية والأميركية، في مقابل تنامي الدور الخليجي بوصفه فاعلاً سياسياً وأمنياً أكثر استقلالية، وتخلص إلى أن تداعيات طوفان الأقصى أسست لبيئة أمنية جديدة في الخليج والمشرق العربي قائمة على إعادة هيكلة التحالفات وبناء شراكات ردة إقليمية، في مقدمتها الاتفاق الدفاعي السعودي - الباكستاني، على نحو يعكس تحوّل في معادلات القوة ويدفع دول الخليج إلى استقلال القرار الأمني وتعزيز التكامل الدفاعي الجماعي من أجل حماية أمنها واستقرارها الإقليمي.



عبد الله الغيلاني

باحث في الشؤون الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربية. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة درم في المملكة المتحدة. شارك في العديد من الملتقيات والمؤتمرات الدولية داخل منطقة الخليج العربية وخارجها. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا الفكر السياسي، والسياسة الخارجية الأميركية، والشؤون الاستراتيجية لدول الخليج العربية.

أمن دول الخليج العربية في سياق تحولات المشرق: بين غياب الإجماع وتعدّد مصادر التهديد

تتناول هذه الورقة إشكالية الأمن في دول مجلس التعاون في ضوء تحولات المشرق العربي وما أفرزته من تهديدات متشابكة، مركزة على غياب الإجماع الخليجي بوصفه مصدرًا رئيسًا للهشاشة الأمنية المزمّنة. وتؤكد أن حالة الانكشاف الأمني ليست ناتجة من عجز ذاتي بقدر ما ترتبط بطبيعة المقاربات الجيوسياسية التي حكمت توجهات دول الخليج منذ نشأتها الحديثة، على الرغم من أنها تشتمل على موارد بشرية ومالية وفنية كفيلة بتطوير منظومة دفاع جماعي فعّالة. وتحدّج الورقة بأن سلسلة الأزمات المتلاحقة، بدءًا من الثورة الإيرانية (1979) مرورًا بالحرب العراقية - الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والاحتلال الأميركي للعراق، ووصولاً إلى ارتدادات الربيع العربي (2011) وطوفان الأقصى (2023)، عمّقت هشاشة الإقليم وأضعفت قدرته على بناء أمن جماعي مستقر. وتشير الورقة إلى أن دول الخليج لم توظف استقرارها السياسي وثراءها الاقتصادي لتجاوز الانكشاف الأمني، بل ظلت أسيرة التجاذبات بين الولايات المتحدة وإيران، فحاضت حروباً ذات تكلفة في اليمين مثلاً، وتورطت في مسارات تطبيع متسّعة مع إسرائيل، في وقت أخفقت فيه في بلورة رؤية أمنية مستقلة تراعي مصالحها العليا. وتُبرز الورقة ستة مصادر رئيسة تهدد الأمن الخليجي، هي: غياب الإجماع حول القضايا الإقليمية الكبرى، وجمود الإصلاح السياسي، والخطر الإسرائيلي بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية، وارتباك المقاربة تجاه المشروع الإيراني، واختطاف القرار السيادي نتيجة الارتهان للتحالف الأميركي، والأزمة اليمنية التي تحولت إلى بؤرة استنزاف للموارد والخبرات الخليجية. وتخلص إلى أن أمن الخليج قد صار اليوم في طلب التحولات الإقليمية الكبرى، وأن استمرار المقاربة التجزئية والانقياد للضغوط الخارجية سيؤدّيان إلى مهددات وجودية تمس الأمن الإقليمي والجغرافيا السياسية والهوية الثقافية لدول المجلس. ثمّ تؤكد الورقة ضرورة تبني رؤية استراتيجية جديدة تقوم على تحرير القرار الخليجي من الارتهان الخارجي، وبناء إجماع خليجي صلب، وإعادة تقييم المواقف من القضايا المحورية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، على نحو يضمن استعادة الفاعلية الخليجية وتعزيز موقعها الجيوسياسي في المشرق العربي.



عبد الله راشد المرسل

باحث في العلوم السياسية والقانونية، ذو خبرة مهنية تشمل العمل العسكري والدبلوماسي. شغل مناصب عسكرية وإدارية ودبلوماسية في دولة قطر. باحثٌ دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة سوسة، تونس)، حاصل على الماجستير في الدبلوماسية الدفاعية (أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، 2022)، والبيكالوريوس في القانون (جامعة بيروت العربية، 2008). نال جائزة التميز العلمي لفئة الماجستير والميدالية الذهبية في قطر لعام 2024. عزز خبراته بدورات متقدمة شملت دورة القانون الدولي الإنساني (2011)، ودورة التخطيط لمواجهة الأزمات مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" (2016)، ودورة التخطيط الإداري الاستراتيجي في لندن (2014)، ودورة مدربي القانون الدولي الإنساني في سان ريمو بإيطاليا (2022). عمل في المجال الإعلامي والثقافي مشرفاً على القسم الثقافي في جريدة "الراية" القطرية (1996-2002). نشر مقالات علمية محكمة في العديد من الدوريات المتخصصة.

دول الخليج العربية وتحولات المشرق: من الهامش إلى المركز

تسعى هذه الورقة لتحليل التحول في موقع دول الخليج العربية ودورها في مشهد المشرق خلال العقد الأخير، وصولاً إلى التحولات البنوية العميقة في الفترة 2023-2025. وتنطلق من إشكالية رئيسية تتمثل في تفسير أسباب انتقال هذه الدول من موقع الدفاع إلى موقع الفعل والمبادرة، في بيئة إقليمية تتسم بانحياز الدولة الوطنية، وحروب الوكالة، وصعود الفاعلين من غير الدول. وتحتاج الورقة بأن دول الخليج العربية لم تُعد مجرد متلقٍ لتداعيات الأزمات الإقليمية، بل أصبحت فاعلاً يسعى لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية على نحو يتوافق مع مصالحه واستراتيجياته البعيدة المدى. وتعتمد الورقة على منهجية المقارنة بين القضايا، مع توظيف مقاربات الواقعية النيوكلاسيكية ونظرية الأمن الإقليمي المركب، بوصفهما إطارين تحليليين لفهم سلوك دول الخليج وأدائها في التفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة. وقد خلصت الورقة إلى أن أدوات السياسة الخليجية تنوعت بين التدخل العسكري، والدبلوماسية الاقتصادية، والوساطة الإنسانية، ومشروعات إعادة الإعمار، وهو ما مكّنها من ترسيخ موقعها بوصفها فاعلاً إقليمياً مركزياً انتقل من الهامش إلى قلب المعادلة في المشرق العربي.



عبد الله باعبود

باحث وأكاديمي. يشغل منصب أستاذ كُرسي دولة قطر لدراسة المنطقة الإسلامية في جامعة واسيادا في طوكيو. عمل مديراً لمركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، ومديراً لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي، والماجستير في إدارة الأعمال والماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة نفسها. تتركز اهتماماته البحثية في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، ولا سيما الشأن الخليجي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون وعلاقاتها الخارجية. عمل في مجال التدريس والبحث في عدّة جامعات ومؤسسات أوروبية، ونشر كتباً ومقالات وأوراقاً بحثية في مجال تخصصه.

أثر تحولات المشرق العربي في خريطة الطاقة والمعابر الاقتصادية في المنطقة

تبحث هذه الورقة في تأثير التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية في خريطة الطاقة ومسارات العبور اللوجستية الإقليمية بالنسبة إلى المشرق العربي، مبيّنةً كيف أدت الأزمات المتكررة وتغيّر أولويات القوى الكبرى إلى إعادة توزيع مراكز الثقل من الاعتماد على الممرات البحرية التقليدية نحو شبكة من الممرات البديلة، التي تشمل خطوط الأنابيب والربط الكهربائي العابر للحدود وتوسيع قدرات تسييل الغاز وتخزينه، فضلاً عن صعود متدرّج لدور الطاقات المتجددة والهيدروجين المنخفض الكربون. وتوضح الورقة أن المخاطر الأمنية في المضائق الحيوية، مثل هرمز وباب المندب وقناة السويس، دفعت الدول العربية إلى تنويع مسارات العبور وتطوير البنية التحتية اللوجستية، في حين أعادت شركات الطاقة هيكله محافظها الإنتاجية لتقليل هشاشة سلاسل التوريد. وقد برز المشرق العربي بوصفه محوراً بين الخليج وشرق البحر الأبيض المتوسط من خلال مشروعات الربط الكهربائي وتجارة الغاز وتأسيس أسواق طاقة إقليمية. وتُظهر الورقة أن دول الخليج اعتمدت نهجاً تكاملياً مبنياً على تعزيز قدرات الغاز المسال والتخزين، وتطوير خطوط الأنابيب، وربط الشبكات مع العراق والأردن ومصر، وتوسيع الشراكات مع آسيا وأوروبا، بينما يظل شرق البحر الأبيض المتوسط ميداناً واعداً لأمن الطاقة في حال تسوية النزاعات البحرية. وفي مقابل ذلك، تواجه دول المشرق العربي تحديات تتعلق بإعادة الإعمار وضبط الاقتصاد غير الرسمي. وتشير الورقة إلى بروز ممرات اقتصادية جديدة مثل الممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ومشروع طريق التنمية عبر العراق وتركيا؛ ما يعكس تحوّل المشرق إلى مركز عبور عالمي ومجال تنافس جيو-اقتصادي متشابك. ثمّ تخلص إلى أن هذه التحولات تحمل في طياتها فرصاً وتحديات تستدعي سنّ سياسات تعاون إقليمي للاستفادة من هذه التغيرات وتجاوز العقبات والتوترات، بحيث يمكن تحويل هشاشة الجغرافيا السياسية إلى فرصة من أجل بناء أمن طاقة وتنمية للمشرق والمنطقة أكثر استدامة.



علي عبد الوهاب

محلل بيانات وباحث سياسات. حاصل على البكالوريوس في علوم الحاسوب. تركز أبحاثه على توظيف البيانات الضخمة وعلوم الاجتماع الحاسوبية لدراسة الاقتصاد السياسي، والتحول الرقمي، ومجتمع الشبكة، وبُنى الهيمنة التكنولوجية والمعلوماتية في السياق الفلسطيني، لا سيما العلاقة بين الأنظمة الرقمية والحوكمة والسلوك الاجتماعي، وكيفية تشكيل التكنولوجيا فضاءات القوة والمعرفة. نشر العديد من الأوراق البحثية. يسعى لتطوير أدوات ابتكارية قائمة على البيانات من أجل دعم اتخاذ القرار وصياغة سياسات أكثر فاعلية.

الهوية ووسائل التواصل الاجتماعي في الخليج العربي: تنافس الرموز وتحولات الذات

تبحث هذه الورقة في تحوّل الهوية الفردية في دول الخليج العربية ضمن بيئة رقمية تُعاد فيها صياغة الذات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ أصبحت المكانة الاجتماعية حاليًا تُقاس بمدى الظهور المستمر، وعدد التفاعلات، والتموضع داخل الاتجاهات الرائجة، في سياق تتداخل فيه الخوارزميات مع اقتصاد الاهتمام بصناعة أنماط جديدة من التمييز الرمزي. لم يعد التعبير الرقمي فعلاً ذاتياً فحسب، بل تحول إلى آلية لإنتاج الذات وتداولها وضبطها، وتحديدًا من خلال إمكانات الاعتراف والظهور. وتفترض الورقة أنّ الهوية الخليجية لم تُعد متجذرة في البنى التقليدية (القبيلة والدين والدولة والجنس والجيل مثلاً)، بل أصبحت تتجلى بصفاتها هوية هجينة يُعاد تركيبها تبعاً لمنطق الأداء والاستعراض الذي تفرضه المنصات الرقمية. وفي هذا السياق، لا يغدو "المؤثر" ذلك الذي يمتلك المعرفة أو الرأي، بل ذلك الذي يُتقن إعادة إنتاج ذاته وفق إيقاع الجمهور وخطاب المنصة. وتعتمد الورقة تحليلاً سوسيولوجياً رقمياً يستند إلى تنقيب محتوى حسابات خليجية، من خلال منصات "إكس" و"إنستغرام" و"يوتيوب"، اختيرت بناءً على معايير كمية ونوعية؛ باستخدام أدوات التحليل الشبكي والدلالي، والاستناد إلى نماذج نظرية، مثل "العرض الذاتي" لإرفنغ غوفمان، و"الجمهور العاطفي" لريزي باباكاريسي، و"الهوية السيرية" لشيري توركل.



عمار الشمايلة

أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. تتركز اهتماماته البحثية في شبكات الحكم غير الديمقراطية، وإخفاء التفضيلات في السياقات السلطوية، والاقتصاد السياسي في سورية. نُشرت أعماله في دوريات Political Science Research and Methods و Comparative Politics و"عمران"، وغيرها. من مؤلفاته:

Trust and Terror: Social Capital and the Use of Terrorism as a Tool of Resistance (Routledge, 2017); *Beyond Piety and Politics: Religion, Social Relations, and Public Preferences in the Middle East and North Africa* (Sabri Ciftci, F. Michael Wuthrich & Ammar Shamaileh, Indiana University Press, 2022).

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإن العلاقات التي تتشكل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتها أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تتركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقدم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإن التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وتربط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظل محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



فادي زراقت

مدير وحدة دراسة المجال الاجتماعي والرقمي العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مشارك في قسم هندسة الكمبيوتر في الجامعة الأميركية في بيروت. حاصل على الدكتوراه في أنظمة حلّ المعضلات المنطقية وصوابية النظم من جامعة تكساس في أوستن، والماجستير والبيكالوريوس في هندسة الكمبيوتر والاتصالات من الجامعة الأميركية في بيروت. عمل في شركات عدة مثل Sun Microsystems و IBM في مجال الصواب الآلي وتطوير الأنظمة. تتركز أعماله البحثية في التفكير الآلي والفهم الآلي واللغة وتطبيقات ذلك على النصوص العربية والطبية وصوابية النظم، باستخدام أنظمة حلّ المعضلات المنطقية والتلفين الآلي والذكاء الاصطناعي وتحليل الشبكات.

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإنّ العلاقات التي تتشكّل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتنا أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقديم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإنّ التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدّد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وترتبط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلّل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيّم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظلّ محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



فهد الفضالة

الأمين العام لمنتدى التطوير الوظيفي الخليجي. حاصل على الدكتوراه في التربية من جامعة القاهرة. عمل مستشاراً في الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت. عضو هيئة تدريس ورئيس لقسم التربية بالجامعة المفتوحة بالكويت، وكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وعميد مساعد لشؤون الطلاب والرعاية الاجتماعية بها، وعضو ببرنامج إدارة التحولات الاجتماعية Most بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، ومدير تنفيذي ومستشار للتنظيم والإدارة والتنمية البشرية في عدد من الجهات والمؤسسات بالكويت. حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. يشمل مجال اهتمامه التدريب والموارد البشرية وتعليم الكبار وإدارة المؤتمرات والملتقيات المهنية. له أبحاث ودراسات متخصصة وأوراق مرجعية ذات صلة بالتقارير الدولية والوطنية.

دور المجموعات السياسية الصغيرة في توظيف وسائط التواصل الاجتماعي: مجموعة الثمانين في الكويت أنموذجاً

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الكيفية التي تعتمد بها المجموعات السياسية الصغيرة على وسائط التواصل الاجتماعي أداةً استراتيجية مؤثرة في الرأي العام وصنع القرار السياسي، من خلال دراسة حالة "مجموعة الثمانين" في الكويت بوصفها نموذجاً بارزاً في هذا المجال. وقد اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى تحليل الخطاب الرقمي، ومراجعة الأدبيات ذات الصلة، إضافة إلى إجراء مقابلات نوعية مع أعضاء فاعلين في المجموعة. وقد تناولت الورقة ثلاثة محاور رئيسية، هي: الاستراتيجيات الإعلامية، وآليات التأثير في الرأي العام، والوسائل غير المباشرة في النفاذ إلى عملية صنع السياسات. وأظهرت النتائج أن المجموعات السياسية الصغيرة ذات قدرة متنامية على تجاوز النماذج الحزبية التقليدية، بناءً على آليات رقمية تتسم بالمرونة، واللامركزية، والتفاعل المستمر مع الجمهور، مستخدمةً في ذلك منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وإنستغرام ويوتيوب وواتساب، إضافة إلى الحفاظ على قنوات تواصل تقليدية عبر الديوانيات العامة. وساهم هذا المزيج في تعزيز حضورها في النقاش العام. وأشارت الورقة إلى أن فاعلية المجموعة تستند إلى عدة عناصر، من أبرزها: الضغط الشعبي المنظم، والخبرة التخصصية، والتغطية الإعلامية، والتوقيت السياسي الملائم. ومع ذلك، يبقى تأثير المجموعة محدوداً من حيث تشكيل تحالفات مؤسسية أو دفع سياسات محددة داخل النظام السياسي، في سياق تحديات بنوية من قبيل القيود القانونية، والاستقطاب، وانتشار المعلومات المضللة، وصعوبة قياس التأثير الشعبي الفعلي كمياً.



فوزي الغويدي

باحث متخصص في تاريخ الخليج العربي واليمن الحديث والمعاصر، وزميل زائر في مجلس الشرق الأوسط. حاصل على الماجستير في التاريخ من معهد الدوحة للدراسات العليا. تتركز اهتماماته البحثية في دراسة التحولات السياسية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي واليمن. من مؤلفاته "البحر مقابل الصحراء: رحمة بن جابر وجدلية القرصنة والنفوذ البحري" (عمران، 2024)، وفصل "من جدة إلى المخا: كارستن نيور ورؤيته للفضاء الاجتماعي" في كتاب "موانئ البحر الأحمر في العهد العثماني". شارك في عدد من المؤتمرات الأكاديمية، وله دراسات ومقالات منشورة في مجلات ومواقع عربية متخصصة.

أسباب فشل سياسة الولايات المتحدة الأميركية في إيقاف هجمات الحوثيين وانعكاسات ذلك على دول الخليج العربية

تطلق الورقة من التطورات التي شهدتها البحر الأحمر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي مثلت تحولاً جذرياً في المشهد الأمني البحري العالمي، بعد أن بدأت جماعة الحوثيين بشن هجمات متكررة على السفن التجارية والعسكرية في أحد أهم الممرات المائية الدولية. فتناقش الورقة أنه على الرغم من إطلاق الولايات المتحدة عمليات بحرية متعددة الجنسيات مثل "حارس الازدهار" في (كانون الأول/ديسمبر 2023) و "الفارس الخشن" في (آذار/مارس 2025)، فإن الهجمات استمرت، ما أثار تساؤلات حول فعالية الاستراتيجية الأميركية وحدود الردع التقليدي في مواجهة فاعل مسلح من غير الدولة. تحتاج الورقة بأن هذا الفشل لا يعكس إخفاقاً تكتيكياً فقط، بل أزمة بنيوية في فهم طبيعة الصراعات المعاصرة، حيث لم تعد القوة العسكرية كافية لردع تهديدات غير متماثلة. وتحتاج أيضاً بأن استمرار هجمات الحوثيين يُعزى إلى عوامل متعددة تشمل قدرتهم على التكيف، وتراجع المصداقية الأميركية، وتغيّر موازين القوة الإقليمية. وترى الدراسة أن هذا الفشل الأميركي ينعكس مباشرة على أمن دول الخليج العربية التي تعتمد على ممرات البحر الأحمر وباب المنذب لتصدير الطاقة، ما يجعلها أمام تحدي تطوير مقاربة أمنية جماعية أكثر استقلالية لحماية مصالحها البحرية. وتخلص الورقة أن دروس هذه المواجهة تبرز حدود الردع التقليدي، وتؤكد الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن البحري الخليجي ضمن بيئة إقليمية متحولة تتقاطع فيها السياسة والجغرافيا والاقتصاد.



كورينا لوزوفان

باحثة وطالبة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة الكاثوليكية في البرتغال. حاصلة على الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة لوند في السويد. تركز اهتماماتها البحثية على الثقافة السياسية، والمجالات الجيوسياسية، والدين، والأمن، وسياسات الفضاء، لا سيما في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وأوروبا.

المشترك الرقمي: المصلحة والتأثير، دراسة حالة عُمان

تتناول هذه الورقة تشكّل الخطاب المدني داخل الفضاء الرقمي في سلطنة عُمان، من خلال تحليل كيف يصبح المؤثرون وسطاء بين المواطنين والجهات التجارية والمؤسسية. واستناداً إلى مقارنة إثنوغرافية، تتبع الورقة الممارسات التي ينشط عبرها هؤلاء الفاعلون المختلفون، بحيث يوفّقون بين دورهم بوصفهم "سفراء للسمة الوطنية" وارتباطهم بالمجتمع. وفي هذا السياق، تتأثر الحياة المدنية وتُعاد صياغتها ضمن إطار متعدد الأزمنة ومحرّكات تحديث متداخلة، فلا تتخذ المخيلة المدنية الناتجة شكلاً معارضاً محضاً ولا توجيهاً حكومياً خالصاً، بل تمثّل مجالاً دينامياً متعدّد الطبقات من عمليات التموضع العلائقي والأداء المنتقى بدقة. وتُبرز الورقة نموذجاً مميزاً من المشاركة الرقمية يُفضّل التفاوض التدريجي وتطور الوكالة الفردية على المواجهة المباشرة.



ماجدا لينا كارولاك

عميدة مساعدة لشؤون البحث والتواصل في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة زايد في الإمارات العربية المتحدة. حاصلة على الدكتوراه في اللسانيات، والماجستير في العلوم السياسية، والماجستير في الثقافة، والبكالوريوس في اللغة الفرنسية. تعمل زميلة باحثة غير مقيمة في مركز الخليج للأبحاث في المملكة العربية السعودية. تشمل اهتماماتها البحثية تحولات المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلم الاجتماع اللغوي. نشرت مؤلفات كثيرة ما بين كتب وفصول في كتب ودراسات محكمة. يجمع عملها المتعدد التخصصات بين اللسانيات ومجالَي الاتصالات والعلوم الاجتماعية.

المؤثرون في وسائط التواصل الاجتماعي بوصفهم مشاركين في تشكيل صورة السعودية السياحية

تبحث هذه الورقة في مساهمة المؤثرين على وسائط التواصل الاجتماعي في إعادة إنتاج الصورة السياحية في المملكة العربية السعودية، ضمن جهود المملكة بعد عام 2019، لتنويع اقتصادها والترويج للسياحة الترفيهية في إطار رؤية 2030. وتعتمد الورقة تحليلاً نوعياً للمحتوى وتأثيراً سيميائياً؛ إذ حُلَّت آخر ثمانية منشورات على إنستغرام لأربعة مؤثرين في مجال السفر مقيمين في السعودية، من أجل الكشف عن الأطر المهيمنة والاستراتيجيات الأدائية التي تشكّل الصورة السياحية في السعودية. وتكشف النتائج أنّ المؤثرين يقدّمون الوجّهات السعودية من خلال ثيمات الاكتشاف والدهشة والمتعة، على نحو يعاكس التصورات النمطية الغربية التي تصور المملكة بوصفها بيئة منغلقة أو شديدة التحفظ. ففي حين يركز المؤثرون الوافدون على الرفاهية والتجارب، يسلّط صانعو المحتوى المحليون الضوء على التراث والأصالة والضيافة. ثمّ إنّ الأداء الذاتي بالنسبة إلى المؤثرين، استناداً إلى الموازنة بين الاحتشام والموضة والانسجام الثقافي، يعزّز صدقيتهم وتفاعل الجمهور معهم، ويُرَسِّخ دورهم بوصفهم رواة معتمدين لتجارب السفر داخل المملكة. ومن خلال إبراز اللقاءات الإنسانية والتنوع الطبيعي والثراء الثقافي، يملأ المؤثرون فجوات في الحملات السياحية الرسمية، غالباً ما تعتمد على صور طبيعية عامة. وتخلص الورقة إلى أنّ سرديات المؤثرين المحليين القائمة، المتعلقة بالأصالة والاستمرارية والارتباط الحقيقي بالمكان، ذات قدرة كبيرة على إعادة تشكيل صورة السعودية السياحية عالمياً وتعزيز الارتباط العاطفي بين الجمهور والوجهة.



محمد فلاحه

ميرمج مختص في علم البيانات في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الماجستير في علم البيانات من جامعة القديس يوسف، والبيكالوريوس في الفيزياء من الجامعة اللبنانية. يتركز عمله على جمع بيانات وسائط التواصل الاجتماعي والشبكات وتحليلها بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإن العلاقات التي تتشكل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتهم أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقدّم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإن التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدّد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وتربط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلّل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظل محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



محمد حسن الكعبي

عميد كلية القانون وأستاذ القانون المدني المساعد في جامعة قطر، حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة واشنطن-سانت لويس بالولايات المتحدة الأميركية، والماجستير في القانون من جامعة إيلينوي أربانا-شامبين. تتركز اهتماماته البحثية في القانون المقارن، والتقاطع بين القانون والاقتصاد. وتركز أبحاثه في إبراز أهمية المقارنة بالقوانين الأنكلو-أميركية، وتوظيف التحليل الاقتصادي للقانون.

من الفقيه القانوني إلى المؤثر القانوني: البنى التقليدية للثقافة القانونية في مواجهة مؤثرات وسائل التواصل الاجتماعي

تبحث هذه الورقة في التحوّل الذي شهده المشهد القانوني في قطر مع بروز فئة "المؤثرين القانونيين" على منصات التواصل الاجتماعي، وما ترتّب على ذلك من إعادة تشكيل لأدوار الثقيف القانوني التقليدي. وتنطلق من فرضية مفادها أنّ ضعف أدوات المؤسسات القانونية التقليدية وعجزها عن بناء قنوات تواصل فعّالة مع المجتمع أتاحا ظهور فاعلين جدد يقدّمون المعرفة القانونية عبر وسائل رقمية، من دون أن يقود ذلك بالضرورة إلى نقلة نوعية في مضمون الثقيف القانوني أو في طبيعته. فعلى الرغم من قرب الخطاب القانوني الرقمي من الجمهور واعتماده لغة أكثر بساطة ويسراً، أعاد إنتاج الإشكاليات ذاتها الموجودة في الخطاب المؤسسي، ومنها الاقتصار على عرض المعلومات القانونية بدلاً من تحويل القانون إلى موضوع للنقاش والحوار والمشاركة المجتمعية. وتسعى الورقة للإجابة عن أسئلة تتعلق بالفروق بين الثقيف القانوني المؤسسي والشعبي، وحدود فاعلية المؤثر القانوني، وكيفية تأثير اختلاف مصادر الشرعية المهنية والاجتماعية في تشكيل الخطاب القانوني. وتعتمد منهجاً تحليلياً مقارناً بين خطاب المؤسسات القانونية التقليدية وخطاب المؤثرين القانونيين في قطر، مؤطرةً ذلك بمفاهيم الوعي القانوني والثقافة القانونية والأثر القانوني والشرعية والوساطة المعرفية. وتخلص إلى أنّ التحوّل الرقمي لم ينجح بعد في نقل القانون من كونه منظومة من القواعد والالتزامات إلى كونه مجالاً للتفاعل الاجتماعي وبناء وعي قانوني تشاركي.



محمد يعقوب الكندري

طالب دكتوراه في الهندسة الصناعية وهندسة النظم بجامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية. حاصل على الماجستير في الهندسة الصناعية، ويتمتع بخبرة بحثية في تحليل البيانات وتعلّم الآلة ونمذجة الأمن السيبراني. تتركز اهتماماته البحثية في تطوير أساليب ابتكارية لمراقبة الأنظمة الديناميكية المعتمدة على البيانات، وذلك من خلال دمج النماذج التنبؤية لاكتشاف التغيرات ذات الدلالة في البيئات المعقدة. ويشمل بحثه في الأمن السيبراني تطوير نموذج تعلّم آلي قادر على التنبؤ بالحالة الأمنية لما يُعرّف بـ "المضيفين المظلّمين" الذين تغيب عنهم الفحوصات الدورية، إضافة إلى بناء نظام استخباراتي يعتمد على مصادر مفتوحة ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي لرصد الثغرات الشديدة الخطورة والتنبؤ بها. صدرت له دراسات في مجالات تقييم الثغرات في المضيفين المظلّمين، ورصد مخاطر الأمن السيبراني طويلًا، وتحليلات الرياضة، وتصميم التجارب في التسويق الرقمي، وقياس المخاطر السيبرانية على مستوى المؤسسات.

حلّ مجلس الأمة الكويتي وتأثيره في آراء الأعضاء السياسية: تحليل محتوى تغريداتهم عبر منصة إكس

تُعدّ منصة إكس الوسيط الإعلامي الأبرز لكثير من السياسيين في الكويت، لا سيما لأعضاء مجلس الأمة. وقد شكّلت انتخابات المجلس، التي جرت في 4 نيسان/ أبريل 2024، وما أعقبها من قرار حلّ المجلس قبل انعقاده، في 10 أيار/ مايو 2024، الذي أصدره الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وتعليق بعض مواد الدستور، محطة سياسية مفصلية رافقتها تداعيات متعددة. تسعى هذه الورقة إلى تحليل أثر قرار حلّ المجلس والإجراءات المترتبة عليه في مواقف الأعضاء الخمسين الفائزين في هذه الانتخابات، وذلك من خلال تتبّع آرائهم وتفاعلهم عبر منصة إكس، ومقارنة اتجاهاتهم العامة والموضوعات المتداولة قبل قرار الحلّ وبعده. وتعتمد على تحليل محتوى تغريدات الأعضاء من حساباتهم الشخصية أو من الحسابات الإعلامية ذات الصلة على المنصة، باستخدام واجهة برمجة التطبيقات Application Programming Interface الخاصة بالمنصة بوصفها الأداة الأساسية للتحليل. وحُدّد نطاق زمني يشمل السنة السابقة لقرار الحلّ والسنة والثلاثة أشهر التي تلتها تقريبًا. وصُنّف مجتمع الدراسة، المكوّن من خمسين نائبًا، وفق عدد من المتغيرات بما في ذلك موقع النائب في الطيف السياسي (معارض/ غير معارض)، والخلفيات الاجتماعية (قبلية/ حضرية)، والمذهب الديني (سني/ جعفري)، والانتماء السياسي (إسلامي/ ليبرالي). وقُسّمت التغريدات إلى مجموعات موضوعية، مع التركيز على التغريدات ذات الطابع السياسي ومقارنتها عبر مختلف الفترات الزمنية. وتشير النتائج إلى تراجع حادّ في مستوى التغريد والنشاط الاتصالي للنواب بعد حلّ المجلس، وتغيّر واضح في طبيعة الموضوعات المتداولة ومضامينها، فضلًا عن انخفاض ملحوظ في أهمية منصة إكس بوصفها أداة للتواصل السياسي خلال المرحلة اللاحقة للقرار.



مهند سلوم

أستاذ مساعد في الدراسات الأمنية النقدية بمعهد الدوحة للدراسات العليا، وباحث في وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وزميل فخري للأبحاث بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة إكسيتر البريطانية. عضو في الهيئة العلمية لدورية "الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية" التي تصدر عن جامعة تلمسان في الجزائر. تركّز أبحاثه على دراسات الاستخبارات، والدراسات العسكرية والاستراتيجية، ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب. نُشرت له كُتُب، ومقالات في دوريات محكمة، وتقارير استشارية وتنفيذية. يشتغل، حالياً، بمشروع بحثي عن تاريخ المخابرات العراقية يمتدّ إلى أكثر من قرن (1900-2025)، من بين مخرجاته كتاب قيد التحكيم (لدى مطبعة جامعة كامبريدج) ضمن سلسلة الاستخبارات والأمن الوطني في الشرق الأوسط. عمل محاضراً مشاركاً في جامعة إكسيتر (2016-2018)، ومديراً للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في لندن (2016-2018). له، أيضاً، أعمال استشارية لمصلحة جهات حكومية وغير حكومية، ويظهر على نحو منتظم في وسائل الإعلام العربية والغربية.

أمن الخليج في أثناء ولاية الرئيس ترمب الثانية: التحالف القلق وإعادة تشكيل الضمانات الأمنية (2025-2029)

تتناول هذه الورقة التحولات البنيوية في العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال ولاية الرئيس دونالد ترمب الثانية. وتجادل بأن طابع التبادلي النفعي Transactionalism بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية أعاد تشكيل أنماط التحالف الخليجي؛ من "ضمان أمني جماعي" إلى "ضمانات تفاضلية مشروطة" تتفاوت بحسب موقع كل دولة داخل المنظومة الإقليمية. وتركّز الورقة على ثلاث حالات، هي: التحالف البحري في البحر الأحمر، ومشروع الدرع الصاروخي الخليجي بعد هجوم إيران على إسرائيل (نيسان/ أبريل 2024)، واتفاق قطر الأمني مع الولايات المتحدة (تموز/ يوليو 2025) الذي دشّن نموذج "التحالف التكنولوجي المشروط". وتعتمد الورقة على إطار نظري يستند إلى نظريات التحالفات (توازن التهديد والهيمنة الهرمية والواقعية الهجومية)، ومفهوم "الضمان الخارجي المشروط"، وقد خلصت إلى أن التحالف الأميركي - الخليجي يعيش مرحلة "تحالف قلق" يسودها اللامساواة، والتحوّط المتبادل، وتنامي تأثير الرأي العام في قرارات الأمن الخارجي.



موزة بنت عبد الله المقبالية

موظفة في المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين بوزارة التربية والتعليم العُمانية، ومُراجعة معتمدة في السجل الوطني للمراجعين الخارجيين لتقويم أداء المدارس بهيئة الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بسلطنة عُمان. حاصلة على الدكتوراه في علوم التربية، والماجستير في الإدارة التربوية، والبكالوريوس في الكيمياء/ التربية. تشمل اهتماماتها البحثية قيادة الأعمال والتنمية المستدامة والتربية الإعلامية والأمن الشامل. نُشر لها حديثاً: "واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني - الإعلام الأمني بشرطة عمان السلطانية نموذجاً" (مجلة الأمانة، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، 2024)؛ "تحديات وسائط التواصل الاجتماعي وسبل مواجهتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (مجلة القانون والأعمال الدولية بجامعة الحسن الأول في المغرب، 2023).

التربية الإعلامية في السياق الخليجي: مراجعة منهجية لأطرها المفاهيمية في عصر وسائط التواصل الاجتماعي

تُشكّل التربية الإعلامية في عصر وسائط التواصل الاجتماعي أداةً أساسية لتمكين الأفراد من التعامل النقدي مع تدفق المعلومات وفهم تأثيرها المجتمعي. وتهدف هذه الورقة إلى مراجعة منهجية للأدبيات الخليجية المتعلقة بالتربية الإعلامية خلال الفترة 2015-2025، اعتماداً على التحليل الببليومتري وتحليل المحتوى. وتكشف النتائج أنّ اتجاهات هذه التربية، من الناحية المفاهيمية، تتركز في أربعة أطر رئيسية، هي: الإطار المعرفي والمهاري، وإطار الكفايات الإعلامية، والإطار القيمي، والإطار التضميني في المناهج. ويُعدّ الإطار المعرفي والمهاري الأكثر شيوعاً، بينما يركز إطار الكفايات على الوصول والتقييم والإنتاج واستخدام الإعلام من الناحية الأخلاقية. ويبرز الإطار القيمي من خلال الدمج بين القيم الإسلامية والثقافية، ويقتصر الإطار التضميني على إدماج جزئي في المناهج. وتظهر المراجعة غياب إطار خليجي موحد، وقصوراً منهجياً في الدراسات التجريبية والمقارنة. وتوصي الورقة بضرورة تطوير إطار وطني متكامل وتوسيع نطاق الأبحاث على نحو يواكب التحديات الرقمية والخصوصية الثقافية الخليجية.



ناجي أبي عاد

حاصل على الدكتوراه في اقتصاديات الطاقة من جامعة غرونوبل في فرنسا. درّس القانون في جامعة القديس يوسف، في الجامعة الأميركية في بيروت (دراسات بترولية). يشغل منصب المدير العام لعمليات شركة بتروليب اللبنانية العاملة في مجال التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط. عمل مستشاراً أول في شركة تلوريان Tellurian، ومستشاراً استراتيجياً للأبحاث والإعلام في شركة قطر للبترول ومجلس إدارتها (سبع سنوات)، ثم عمل في مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري، وشغل منصب كبير مستشاري الرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول الدولية. شارك في العديد من الاستشارات والمؤتمرات والدراسات المكثفة، ولا سيما ما يتعلق منها بقطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا.

روابط الطاقة بين الخليج والمشرق: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية

تهدف هذه الورقة إلى استعراض مختلف الروابط الطاقوية بين منطقة الخليج وبلاد الشام؛ بدءاً من تقييم واقع الترابطات الحالية في مجال الطاقة بين المنطقتين، والوقوف على أبرز النجاحات والإخفاقات في هذا المجال وأسبابها. ويشمل ذلك دراسة تاريخ أهم خطوط أنابيب النفط والغاز الدولية في الشرق الأوسط ووضعيتها، وشبكات الربط الكهربائي الإقليمية، ولا سيما الشبكات التي تصل الخليج ببلاد الشام. وتُحلّل الورقة منهجياً أهمية الممرات المائية الرئيسية في المنطقة والدور المحوري الذي تضطلع به في وصل هاتين المنطقتين العربيتين. ويتيح هذا التحليل مجالاً لتمرين استشرافي مهم في دراسة مشروعات الطاقة المستقبلية الهادفة إلى ربط الخليج ببلاد الشام، خصوصاً في أعقاب التطورات الجيوسياسية الإيجابية نسبياً في كلتا المنطقتين، وفي الشرق الأوسط عمومًا؛ بما في ذلك بواحد آفاق السلام الداخلي في لبنان وسورية، والتطورات المحتملة في غزة، ومحاولات تهدئة علاقات إيران الخارجية، فضلاً عن التقدّم المتردّد المتعلق بتسوية سلمية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي. وانطلاقاً من ذلك، تُستعرض بطريقة معمّقة مشروعات الطاقة (النفط، والغاز، والكهرباء) الجاري بحثها حالياً لربط الخليج ببلاد الشام، مع تحليل الأهداف الرئيسية الكامنة فيها وفرص تحقّقها الفعلية. ويتبع ذلك تمرين استشرافي آخر يهدف إلى بلورة عدّة مقترحات أصلية وموسومة بالطموح، لتعزيز الربط الطاقوي بين الخليج وبلاد الشام، في إطار "سيناريو سلام" شامل لمنطقة الشرق الأوسط، ودوله، وأممها، وشعوبها.



ناصر صالح الغيلاني

كاتب عُماني، ومدير للتواصل والإعلام في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان. حاصل على الماجستير في الدراسات الإعلامية والثقافية من جامعة ساسكس في المملكة المتحدة عام 2015. صدرت له مقالات ودراسات نقدية وفكرية في عدد من الصحف العُمانية والعربية، منها: "تحريك الساكن وجدل المتغير في عُمان" (في كتاب "الربيع العُماني: قراءة في السياقات والدلالات"، دار الفارابي، 2012)؛ "البنية الكلية لمشروع منيف الروائي" (في كتاب "عبد الرحمن منيف 2008"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ المركز الثقافي العربي، 2009)؛ "ما لاذ بالحلم" (مؤسسة الانتشار العربي، 2012)؛ "دروب" (دار سؤال، 2015).

سؤال الكينونة والوجود العُماني على وسائط التواصل الاجتماعي

لفت الدور المحوري، الذي أدّته وسائط التواصل الاجتماعي في انتفاضات الربيع العربي عام 2011، انتباه الباحثين والدارسين حول العالم. ومع ذلك، انصبّ اهتمام معظم الإنتاج البحثي على آثار هذه الوسائل في المستويين السياسي والاجتماعي، في حين أنّ هذه المنصات تجاوزت وظيفتها الاتصالية لتصبح فضاء للوجود الإنساني، ونوعاً من "المأوى الرقمي" الذي يمضي فيه الأفراد وقتاً يفوق، في أحيان كثيرة، حضورهم في المجال الواقعي. وبهذا المعنى، باتت تمثل وجودهم الفعلي وتمظهراتهم الوجودية أكثر ممّا يعبر عنه حضورهم المادي، الأمر الذي يستدعي طرح سؤال فلسفي حول ماهية وسائط التواصل الاجتماعي وعلاقتها بماهية الإنسان وكينونته. تستند هذه الورقة إلى مفاهيم مارتن هايدغر حول ماهية التقنية والكينونة والوجود الحقيقي والوجود الزائف، في محاولة لاستكشاف العلاقة بين ماهية وسائط التواصل الاجتماعي والكينونة. وتختبر عدداً من المفاهيم والمقاربات الفلسفية الخاصة بتموضع هذه الوسائل في خيرة الكينونة، من خلال انعكاساتها العملية في التجربة الاحتجاجية التي شهدتها سلطنة عُمان خلال الفترة 26 شباط/ فبراير 14- أيار/ مايو 2011. تركز الورقة على منصّتي فيسبوك وإكس باعتبارهما الفضاءين الأكثر تأثيراً في تلك الأحداث. ومن خلال تحليل دور هذه المنصات في أحداث الربيع العُماني، تسعى الورقة إلى تقييم ماهية الوجود الرقمي، وحدود إمكان تحقق الوجود الأصيل من خلاله، مقابل مخاطر الانزلاق نحو الوجود الزائف الذي قد تكرّسه بنية التواصل الاجتماعي الشبكي.



هادي حمود

ميرمج مختص بعلم البيانات في وحدة دراسة المجال الاجتماعي والرقمي العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر والاتصالات من الجامعة الأميركية في بيروت. تتركز اهتماماته البحثية في الأنظمة الموزعة واللغويات الحاسوبية ومعالجة اللغة العربية الطبيعية.

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإن العلاقات التي تتشكل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتنا أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقدم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإن التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وترتبط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظل محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



وضاء بنت شامس الكيومية

باحثة أكاديمية مستقلة في علم الاجتماع، متخصصة في الدراسات الاجتماعية وتحليل السياسات العامة. تعمل في وزارة التربية والتعليم، وتترأس مجلس إدارة جمعية الاجتماعيين العُمانية للفترة 2025-2026. حاصلة على الماجستير والبيكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة السلطان قابوس. ذات خبرة تتجاوز عشرة أعوام في البحث العلمي وتحليل البيانات الكمية والنوعية وإدارة المشاريع البحثية. تتركز اهتماماتها البحثية في تطوير الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة وتنمية الشباب وتعزيز دور المؤسسات الأهلية. قادت فرقاً بحثية متعددة التخصصات. وشاركت في لجان أكاديمية وبحثية تسهم في دعم صنع القرار. من منشوراتها المرتقبة "الحلقة المفقودة في تصميم سياسات سوق العمل والتشغيل العُماني"، ضمن برنامج تحليل السياسات العامة لعام 2025 في إطار مبادرة الإصلاح العربي.

تحوّلات التفاعل الرقمي للشباب العُمانيين مع القضية الفلسطينية بعد أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر: قراءة تحليلية

تهدف هذه الورقة إلى تحليل تحوّلات التفاعل الرقمي لدى الشباب العُمانيين تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، التي أعادت حضور القضية بقوة في الخطاب العربي عمومًا، وفي سلطنة عُمان على وجه الخصوص، استنادًا إلى منهج وصفي تحليلي يجمع بين الأسلوبين الكمي والنوعي، من خلال استبانة إلكترونية طُبِّقت على عيّنة من 583 شابًا وشابة عُمانيين راوحت أعمارهم بين 18 و29 عامًا. وتُظهر أبرز النتائج تصاعدًا لافتًا في التفاعل الرقمي التضامني، خاصة عبر منصة إنستغرام، مع تفضيل متابعة التطورات عبر المحتوى المرئي، مثل مقاطع الفيديو والصور. وتبيّن أيضًا ارتفاع مستوى الوعي بالقضية نتيجة التغطية المكثفة في المنصات الرقمية، مع توفّق الإناث في معدلات التفاعل، في حين لم تبرز فروق تُذكر بين الفئات العمرية. وتكشف أنّ الوعي بالقضية الفلسطينية، بعد أحداث 7 تشرين الأول / أكتوبر، تركز على الشخصيات الفلسطينية البارزة والمفاهيم السياسية الراهنة. وتستند الورقة إلى مقارنة يورغن هابرماس في تحليل الفضاء العام لفهم الفضاءات الرقمية بوصفها ساحات تواصلية تسهم في إعادة إنتاج الوعي الجمعي بالقضية، وإحياء الذاكرة السياسية، وتعزيز أشكال التضامن العابرة للحدود والأجيال.



ياسمين لحنين

باحثة مساعدة في معهد الدوحة للدراسات العليا ضمن مشروع تموّله مؤسسة قطر للبحث والتطوير والابتكار، يختص بتحليل الشبكات الاجتماعية في دول الخليج. حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة. تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا الجندر وبناء السلام والسلوك السياسي والديناميات الإقليمية في العالم العربي. نشرت مراجعة لكتاب "الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والآثار المستقبلية، دراسة استشرافية" ("سياسات عربية"، 2024)، وشاركت في تأليف ورقة بحثية حول الدوافع الفردية للمشاركة في التصويت في العالم العربي.

مجتمعات الخليج الرقمية: التأثير والشبكات العابرة للحدود

تبحث هذه الورقة في البنية الخطابية للمجتمعات الرقمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتستكشف كيفية ارتباط هذه المجتمعات بموضوعات واهتمامات متنوعة. فعلى الرغم من تركيز الأدبيات التقليدية على الروابط العائلية والبنى القبلية باعتبارها المحدد الأبرز للعلاقات الاجتماعية في الخليج، فإنّ العلاقات التي تتشكّل عبر منصات التواصل لم تنل الاهتمام البحثي الكافي، حتى مع تحوّل هذه المنصات إلى فضاء محوري لتداول المعلومات والتفاعل العام. ويغدو فهم شبكاتها أمراً أساسياً لتحليل القوى الاجتماعية المؤثرة في الديناميات الخطابية والسياسية والاقتصادية في المنطقة. تركز الورقة على بيانات أولية ضمن مشروع بحثي موسّع لجمع البيانات من منصات متعددة، وتقدّم تحليلاً لشبكات المستخدمين المؤثرين على منصة إكس في دول المجلس، بما يتيح رؤية مقارنة للمجتمعات الخطابية الناشئة داخل كل سياق وطني. وعلى الرغم من استمرار عملية جمع البيانات، فإنّ التحليل يستند إلى واحدة من أضخم قواعد البيانات العابرة للحدود في هذا المجال، تشمل نحو 37 ألف حساب وأكثر من مليوني تفاعل. تحدّد الورقة أبرز المجتمعات الرقمية داخل كل شبكة وطنية، وترتبط بين خصائص أفرادها، الديموغرافية والموضوعية، ومواقعهم داخل بنية هذه الشبكات، بما يسمح برسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعتها والسمات التي تجمعها أو تميز بعضها من بعض. وتحلّل شبكات الفاعلين الأشد تأثيراً في المجموعات ذات التوجه السياسي، وتقيّم الروابط العابرة للحدود فيما بينها. ومن خلال هذا التحليل، تبحث الورقة فيما إذا كانت المجتمعات الخطابية الرقمية في الخليج تظلّ محكومة بالإطار الوطني، أم أنّها باتت تسهم في إنتاج أنماط أوسع من التواصل السياسي على مستوى الإقليم.



يسرى بنت محمد المغربية

مديرة التربية الخاصة والتعلم المستمر بوزارة التربية والتعليم العُمانية. حاصلة على الدكتوراه في الإدارة التربوية من جامعة السلطان قابوس. حصلت على جائزة النشر العلمي وبراءة الاختراع من جامعة السلطان قابوس (2024). تتركز اهتماماتها البحثية في مجال التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المواهب، والريادة، والذكاء الاصطناعي، وإدارة مؤسسات التعليم العالي. لها مقالات منشورة وبحوث في مجلات علمية محكمة عديدة، آخرها: "واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدريس الجامعي وفق تقديرات الطلبة المتفوقين أكاديمياً بجامعة السلطان قابوس" (المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 2025)؛ "استراتيجية مقترحة لإدارة المواهب في المؤسسات" (2025).

التربية الإعلامية في السياق الخليجي: مراجعة منهجية لأطرها المفاهيمية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي

تُشكل التربية الإعلامية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي أداةً أساسية لتمكين الأفراد من التعامل النقدي مع تدفق المعلومات وفهم تأثيرها المجتمعي. وتهدف هذه الورقة إلى مراجعة منهجية للأدبيات الخليجية المتعلقة بالتربية الإعلامية خلال الفترة 2015-2025، اعتماداً على التحليل البibliومتري وتحليل المحتوى. وتكشف النتائج أنّ اتجاهات هذه التربية تتركز، من الناحية المفاهيمية، في أربعة اتجاهات رئيسية، هي: الإطار المعرفي والمهاري، وإطار الكفايات الإعلامية، والإطار القيمي، والإطار التضميني في المناهج. ويُعدّ الإطار المعرفي والمهاري الأكثر شيوعاً، بينما يركز إطار الكفايات على الوصول والتقييم والإنتاج واستخدام الإعلام من الناحية الأخلاقية. ويبرز الإطار القيمي من خلال الدمج بين القيم الإسلامية والثقافية، ويقتصر الإطار التضميني على إدماج جزئي في المناهج. وتظهر المراجعة غياب إطار خليجي موحد، وقصوراً منهجياً في الدراسات التجريبية والمقارنة. وتوصي الورقة بضرورة تطوير إطار وطني متكامل وتوسيع نطاق الأبحاث على نحو يواكب التحديات الرقمية والخصوصية الثقافية الخليجية.



يعقوب يوسف محمد الكندري

أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. حاصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، تخصص الأنثروبولوجيا. مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. شغل منصب عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ونائب رئيس مجلس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ورئيس تحرير "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية"، وعميد كلية الدراسات العليا المساعد للشؤون الأكاديمية، ورئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بالإقامة في جامعة الكويت. وهو عضو في جمعيات محلية وإقليمية ودولية، حاصل على ست جوائز علمية، منها جائزة الدولة وجائزة الإنتاج العلمي، واختير أفضل باحث شاب في مجال العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. صدر له نحو 170 عملاً بحثياً، من بينها 33 كتاباً.

حلّ مجلس الأمة الكويتي وتأثيره في آراء الأعضاء السياسية: تحليل محتوى تغريداتهم عبر منصة إكس

تُعَدُّ منصة إكس الوسيط الإعلامي الأبرز لكثير من السياسيين في الكويت، لا سيما أعضاء مجلس الأمة. وقد شكّلت انتخابات المجلس، التي جرت في 4 نيسان/ أبريل 2024، وما أعقبها من قرار حلّ المجلس قبل انعقاده، في 10 أيار/ مايو 2024، الذي أصدره الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد، وتعليق بعض مواد الدستور، محطة سياسية مفصلية رافقتها تداعيات متعددة. تسعى هذه الورقة إلى تحليل أثر قرار حلّ المجلس والإجراءات المترتبة عليه في مواقف الأعضاء الخمسين الفائزين في هذه الانتخابات، وذلك من خلال تتبّع آرائهم وتفاعلهم عبر منصة إكس، ومقارنة اتجاهاتهم العامة والموضوعات المتداولة قبل قرار الحلّ وبعده. وتعتمد على تحليل محتوى تغريدات الأعضاء من حساباتهم الشخصية أو من الحسابات الإعلامية ذات الصلة على المنصة، باستخدام واجهة برمجة التطبيقات Application Programming Interface الخاصة بالمنصة بوصفها الأداة الأساسية للتحليل. وحُدّد نطاق زمني يشمل السنة السابقة لقرار الحلّ والسنة والثلاثة أشهر التي تلتها تقريباً. وصُنّف مجتمع الدراسة، المكوّن من خمسين نائباً، وفق عدد من المتغيرات بما في ذلك موقع النائب في الطيف السياسي (معارض/ غير معارض)، والخلفيات الاجتماعية (قبلية/ حضرية)، والمذهب الديني (سنّي/ جعفري)، والانتماء السياسي (إسلامي/ ليبرالي). وقُسِّمت التغريدات إلى مجموعات موضوعية، مع التركيز على التغريدات ذات الطابع السياسي ومقارنتها عبر مختلف الفترات الزمنية. وتشير النتائج إلى تراجع حادّ في مستوى التغريد والنشاط الاتصالي للنواب بعد حلّ المجلس، وتغيّر واضح في طبيعة الموضوعات المتداولة ومضامينها، فضلاً عن انخفاض ملحوظ في أهمية منصة إكس بوصفها أداة للتواصل السياسي خلال المرحلة اللاحقة للقرار.



يوسف البلوشي

رئيس مجلس مسقط للسياسات، وهو أول مركز فكري مستقل في سلطنة عُمان، ويُعنى بتعزيز دور البحث ودراسات السياسات والحوار لمعالجة التحدّيات العالمية. يشارك بإسهامات كثيرة في عدد من مراكز الفكر الدولية، متخصّص في شؤون الأمن الإقليمي والجغرافيا السياسية. تركز بحوثه على دراسة التطورات المتعلقة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيّما استراتيجيات سلطنة عُمان الداخلية وسياستها الخارجية. يهتمّ بقراءة أهمية سلطنة عُمان جيوسياسيًا في سياقها التاريخي والمعاصر، وذو خبرة في شؤون الشرق الأوسط والمناطق الأخرى.

التكامل الأمني الخليجي في ظل تحولات المشرق العربي

تقدّم هذه الورقة تحليلاً لتأثير التحوّلات الجيوسياسية المتسارعة في بلاد الشام على أمن دول الخليج، وتبحث في مدى دفعها مجلس التعاون نحو منظومة أمنية أكثر تكاملاً، وتنطلق من أن البيئة الاستراتيجية الإقليمية صارت تُصاغ عبر أزمات متداخلة، أبرزها الصراع الإيراني - الإسرائيلي، وتفاقم هشاشة سورية والعراق ولبنان، على نحو يعكس مباشرة على استقرار الخليج، وتخطيطه البعيد المدى. وتفضّل الورقة العوامل التي تعيد تشكيل ديناميات الأمن في المشرق، عبر تقييم توسّع العمليات الإسرائيلية ونهجها الإقليمي، وتحليل الدور الإيراني المتغيّر وقدراته العسكرية وشبكاته مع الفواعل من غير الدول. وتبرز كيف أنّ هشاشة الدول في المشرق (من حوكمة الميليشيات في العراق إلى استمرار الصراع في سورية والتفتت المؤسسي في لبنان) تُفضي إلى بيئة فوضى تهدّد المصالح الخليجية الاقتصادية والأمن البحري والأولويات الجيوسياسية. وتقيم الورقة الجهود الخليجية الراهنة لبناء استجابة منسّقة ومرنة تشمل تطوير القدرات المحلية، والتدريبات المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق الدبلوماسي وآليات إدارة الأزمات، وتخلص إلى ضرورة بلورة نهج أمني خليجي جماعي استباقي يتجاوز ردّة الفعل إلى الإسهام في استقرار الإقليم كلّ.

جلسة البودكاست

عبد الله الخالدي

مدير مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل في دولة قطر. عضو هيئة تدريس سابق في أكاديمية الشرطة في قطر. حاصل على الدكتوراه في القانون الخاص من جامعة قطر عام 2023. تتركز اهتماماته البحثية في الأبحاث القانونية المتعلقة بالمسؤولية الطبية. نشر عددًا من الأبحاث القانونية المحكمة والمقالات الصحافية. يقدم برنامج "سند قانوني"، الذي يسعى إلى تعزيز المعرفة القانونية للمتخصصين، وتطوير أفكارهم وإثراء الثقافة القانونية القطرية، وتكوين أرشيف صوتي قانوني.

فيصل العقل

رائد أعمال وإعلامي كويتي، والشريك المؤسس لمجموعة "سرد" الإعلامية، التي يتولى تطوير رؤيتها العامة وبناء علامتها الإعلامية وعلاقتها الاستراتيجية. محاور ومقدم بودكاست "بدون ورق"، الذي يعدّ أحد أطول البرامج الحوارية في العالم العربي ويتميز باستقلاليته وحياديته في الطرح.

محمد الهنائي

صانع محتوى وبودكاست عُمانِي. حاصل على بكالوريوس الآداب في دراسات اللغة الإنكليزية والترجمة. مؤسس ومقدم بودكاست "جلسة كرك"، أول بودكاست حوارِي مرثِي في سلطنة عُمان. يركّز على القضايا الاجتماعية والثقافية والإنسانية، من خلال حوارات سردية تسمح بفتح مساحة للتجارب الشخصية وتعدد الآراء. قدّم عشرات الحلقات مع شخصيات متنوعة، وأسهم بعضها في إحداث تأثير ملموس في الجمهور والضيوف، سواء بتصحيح مفاهيم اجتماعية أو تسليط الضوء على تحديات شخصية ألهمت الآخرين إحداث تغييرات في حياتهم. ذو خبرة في إنتاج المحتوى الرقمي، وإدارة الحملات الإعلامية، وتطوير أفكار المشاريع الإعلامية.

رؤساء الجلسات

ابتهاال الخطيب

أستاذة بكلية الآداب في قسم اللغة الإنكليزية وآدابها بجامعة الكويت. حاصلة على الدكتوراه من جامعة بول ستيت في ولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية. شغلت عضوية مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان. عضو في عدد من مؤسسات النفع العام؛ منها الجمعية الثقافية النسائية، وجمعية الخريجين، وعضو مؤسس في مجموعة "صوت الكويت"، و"مجموعة 29"، و"منصة الدفاع عن بدون الكويت". تكتب في جريدة "القدس العربي" و"موقع" نقطة أول السطر"، وقد كتبت في صحف ومنصات عديدة، من بينها: "الحرية" الإلكترونية، و"الجريدة"، و"القبس"، و"أوان". وهي مترجمة معتمّدة لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، ولها ترجمات عديدة منشورة. يتركز عملها الحقوقي في قضايا حقوق المرأة، ومعدومي الجنسية، وحقوق العمالة في الكويت. من مؤلفاتها: "سعد الله ونوس: من الوجودي إلى الناشط السياسي" (2016)؛ "سبل تفعيل الثقافة في إحداث التنمية واستخدامها" (2016).

إبراهيم الشيخ

مستشار في الإعلام الإنساني. متخصص في الاتصال والتسويق السياسي، والتنشئة السياسية، واستخدامات وسائل الإعلام. حاصل على الدكتوراه في الاتصال السياسي من جامعة ليستر في المملكة المتحدة، والماجستير في الاتصال الثقافي والدراسات الإعلامية من جامعة نيوكاسل أون تاين في المملكة المتحدة. صدر له ثلاثة كتب هي: "حكايات إعلامية"؛ "مهمات أمريكية غادرة"؛ "المرجع في التنشئة السياسية".

باقر النجار

عضو في المجلس الاستشاري لوحدّة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الفلسفة في علم الاجتماع من جامعة درم في بريطانيا (1983)، ودبلوم الدراسات العليا من جامعة الإسكندرية (1978)، وبكالوريوس الآداب من جامعة الكويت (1976). عمل أستاذاً زائراً في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت (2021-2024)، وباحثاً زائراً في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد (2015-2016)، وأستاذاً زائراً في برنامج دراسات الخليج للدراسات العليا في جامعة قطر (2012-2017)، وأستاذاً زائراً في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر في بريطانيا (2001-2003)، وعضواً في مجلس الشورى البحريني (2000-2002)، وشغل عدداً من المناصب الأخرى. عمل عضواً في لجان تحكيم الجوائز العالمية والمحلية والخليجية، وخبيراً غير مقيم لعدد من منظمات الأمم المتحدة. له أكثر من مئة دراسة منشورة في مجلات عربية وأجنبية. من مؤلفاته: "الحركات الدينية المعاصرة في الخليج العربي" (2019)؛ "الحداثة الممتعة في الخليج العربي" (2018)؛ "الديمقراطية العصرية في الخليج العربي" (2008).

حسن مدن

كاتب وباحث، وعضو قيادي في المنبر التقدمي بالبحرين. عمل مستشاراً ثقافياً في هيئة الثقافة والتراث الوطني في مملكة البحرين، في الفترة 2002-2015، ورئيساً لقسم الدراسات والبحوث في الدائرة الثقافية بالشارقة، في الفترة 1991-2002. وعمل مديراً لتحرير عدد من الدوريات الثقافية الخليجية، من بينها "الرافد" و"دراسات" (الإمارات)، و"البحرين الثقافية". اختير شخصية العام الثقافية والأدبية على مستوى العالم العربي لعام 2023 من قبل جائزة أوسكار المبدعين

العرب في جمهورية مصر العربية. من مؤلفاته: "الثقافة في الخليج: أسئلة برسم المستقبل" (2000)؛ "مزلق عالم يتغيّر" (2001)؛ "ترميم الذاكرة" (2008)؛ "الكتابة بحبر أسود" (2015).

حيدر سعيد

رئيس وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. شغل سابقاً عدة مناصب في المركز العربي، منها رئيس تحرير دورية "سياسات عربية" (2016-2025) ورئيس قسم الأبحاث (2019-2022). حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة المستنصرية في بغداد (2001). تتركز اهتماماته البحثية في العراق والمجتمعات المنقسمة والتحليل النقدي للخطاب السياسي. صدر له عن المركز العربي كتاب "الشيعة العرب: الهوية والمواطنة" (2019)؛ "سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق" (2009)؛ "وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية" (2008). أسهم في كتابة ثلاثة فصول في كتاب أصدره المركز العربي بعنوان "تنظيم الدولة المكنى داعش" (2018). وأشرف مع فريق بحث على إنجاز دراسة عن "المجتمع المدني الإسلامي في العراق" (2010)، وأسهم في تأليف "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق" لعامي 2009 و2014.

خالد المزيني

عضو في المجلس الاستشاري لوحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة زايد. حاصل على الدكتوراه من جامعة إكستر في المملكة المتحدة (2009). درّس في عدد من الجامعات، من بينها جامعة كامبريدج، وجامعة إكستر، وجامعة إدنبرة، وجامعة قطر، وكلية العلوم السياسية (سيانس بو) في باريس. وعمل باحثاً زائراً في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تركز اهتماماته البحثية على العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مع اهتمام خاص بمنطقة الشرق الأوسط والخليج، وسياسات دول الخليج والسياسة الخارجية والمساعدات الخارجية والتنمية في الشرق الأوسط.

صادق العماري

صحافي قطري، مدير عام المركز القطري للصحافة. تولى منصب رئيس تحرير جريدة "الشرق" القطرية في الفترة 2016-2023، ونائب رئيس تحرير جريدة "الرأي" القطرية. حاصل على البكالوريوس في الصحافة والإعلام من جامعة الأزهر بمصر.

صالح عبد الله الخليفي

عضو هيئة تدريس في جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه من قسم الدراسات الشرقية في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وعلى الماجستير من قسم التاريخ الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، تتركز اهتماماته البحثية في التاريخ الحديث للخليج والجزيرة العربية.

عبد النبي العكري

باحث وكاتب. درس في الجامعة الأميركية في بيروت، وعمل في عدد من المراكز البحثية، منها مركز شؤون الشرق الأوسط في بيروت، ومركز البحرين للدراسات والبحوث، والمركز الوطني للدراسات في البحرين. واصل نشاطه باحثاً مستقلاً، مشاركاً في بحوث ومنتديات ومؤتمرات تتناول أوضاع البحرين والخليج العربي والقضايا العربية والدولية، وقد نُشرت أعماله باللغتين العربية والإنكليزية. تتمحور بحوثه ودراساته حول حقوق الإنسان، والتاريخ السياسي، والتحويلات في المجتمع والدولة، والآليات الديمقراطية، والحاكمية، والنزاهة. أُدرج بعض إنتاجه ضمن التقارير الموازية التي قدمتها منظمات المجتمع المدني

إلى هيئات الأمم المتحدة، نظراً إلى انخراطه التطوعي في العمل المدني وطنياً وعربياً ودولياً. مهتم بالتأليف والترجمة في موضوعات تتصل بالتاريخ والتحويلات الاجتماعية والحركات الوطنية والمجتمع المدني.

عبد الهادي العجمي

عضو سابق في مجلس الأمة الكويتي. من الباحثين الكويتيين المهتمين بقضايا التاريخ الإسلامي، ومفهوم النظم والسلطة السياسية والشرعية وعلاقتها بالمجتمعات وتطورها. نُشرت له كتب ودراسات وأبحاث وأوراق بحثية وموسوعية باللغتين العربية والإنكليزية. له إسهامات بحثية في موسوعات عالمية، منها: "الموسوعة الإسلامية" *Encyclopaedia of Islam*، ومشروعات بحثية تتعلق بالوثائق والمخطوطات الإسلامية. شغل العديد من المناصب الأكاديمية، من بينها عميد كلية الآداب ورئيس قسم التاريخ في جامعة الكويت، ورئيس جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. حصل على جوائز محلية ودولية، من أبرزها جائزة الدولة التشجيعية في الدراسات التاريخية في دولة الكويت، وجائزة درع شوامخ المؤرخين العرب.

العنود آل خليفة

باحثة في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الدكتوراه في دراسات الخليج من جامعة قطر. كُرِّمت من بين المتميزين بحثياً في الجامعة نفسها عام 2023، تقديراً لإنجازاتها الأكاديمية ومساهماتها البحثية. تركز أبحاثها على الهوية والقومية في الخليج العربي، والقضايا المعاصرة المصاحبة لها في المنطقة، ودراسة التراث الثقافي والتحليل النقدي للخطاب المتحفي في منطقة الخليج، وكيفية تمثيله وتقديمه. تهدف أبحاثها إلى فهم الدور الحيوي الذي تؤديه المتاحف في تكوين السرديات المتعلقة بالهوية الوطنية والانتماء في المجتمعات الخليجية، وفحص التحويلات المتصلة بالهويات الوطنية ودراسة السياقات الجديدة التي تؤثر فيها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولية، إضافة إلى بحث القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة وتأثيرها في البيئة المجتمعية.

العنود الشارخ

مديرة ابتكار للاستشارات الاستراتيجية، وزميلة مشاركة في برنامج تشاتام هاوس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومعهد دول الخليج العربي في واشنطن. حاصلة على الدكتوراه والماجستير من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS، وعلى البكالوريوس من كينجز كوليدج، في لندن. شغلت عدداً من المناصب التدريسية والبحثية في جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والجامعة العربية المفتوحة. وكانت أيضاً محاضرة زائرة في جامعة أوبسالا في السويد، وباحثة فولبرايت حول المرأة والإسلام في كلية ويتير بالولايات المتحدة الأميركية، وزميلة أول في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وباحثة استشارية في المجلس الأعلى للتنمية والتخطيط في الكويت. من مؤلفاتها:

Tribalism and Political Power in the Gulf (2022); *Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf States* (2008); *The Gulf Family: Kinship Policies and Modernity* (2007).

غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذاً زائراً في عدد من الجامعات، وحاضر في العديد من الجامعات الأجنبية والعربية. وهو خبير دولي لدى العديد من المنظمات العلمية. وله مؤلفات عديدة في مجال حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

فهد الناصر

أستاذ الاجتماع في قسم علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. شغل منصب مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، وهو مؤسس المكتب الثقافي في كندا ورئيسه سابقاً وأستاذ زائر في جامعة مكغيل الكندية.

محمد المسفر

أستاذ متقاعد من جامعة قطر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك الحكومية (1984). عمل في المجال الدبلوماسي بدولة قطر. له العديد من الدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكمة، ومن بين كتبه الأخيرة "المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة"، (دار نشر جامعة قطر، 2021)؛ "العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)" (مركز الجزيرة للدراسات، 2018). وهو كاتب ومساهم منتظم في الصحافة القطرية والعربية.

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. شغل منصب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون في سورية، وعمل أستاذاً للسياسة الدولية في جامعة دمشق، كما درّس وحاضر في قسم السياسة الدولية بجامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وإلى جانب عمله الأكاديمي، قدّم استشارات في الشؤون الدولية لعدد من الهيئات والمؤسسات البحثية العربية والإقليمية. تركّز اهتماماته البحثية في قضايا السياسة الخارجية، والشؤون الإقليمية والدولية، وله مؤلفات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية. من أبرز أعماله: كتاب مشترك بعنوان *Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama*؛ وفصل في كتاب بعنوان *Iran-Iraq-Syria: Shocks and Rivalries in Triadic Pattern*، وكتاب "سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا". وآخر أعماله فصل بعنوان "The Aetiology of the 2011 Syrian Crisis: Why the Social Base of the Baath State Rebelled".

ميساء الخوaja

أستاذة مشاركة زائرة في برنامج الأدب المقارن بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية وآدابها. عملت في جامعة الملك سعود بالرياض، وأستاذة زائرة بجامعة جورجتاون في واشنطن. تشمل اهتماماتها البحثية الدراسات الثقافية ودراسات المرأة وقضايا النسوية والأدب المقارن. مختصة في الشعر العربي الحديث ولها عدّة بحوث في السرد، لا سيما كتابات المرأة وكتابات الهامشي والمسكوت عنه. صدر لها عدد من الدراسات في مجلات محكمة، منها: "الخطاب الروائي والأنساق الثقافية: المرأة، الجسد والتاريخ"؛ "تلقي النقد العربي الحديث للأسطورة في شعر بدر شاكر السياب"؛ "الرواية النسائية العمانية: التحولات وسؤال الخصوصية" (تأليف مشترك)؛ "النقد البيئي: مفاهيم وتطبيقات" (تأليف مشترك).